الائتلاف
من أجل
النزاهة
والمساءلة

aman
أمان

Transparency Palestine

# تقرير النشاطات السنوي 2014

# TRANSPARENCY PALESTINE

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان

| الصفحه | المحتويات |
| --- | --- |
| 6 | كـلـمـة رئيس مجلس الإدارة |
| 8 | أنشطة مجلس الادارة والجمعية العمومية |
| 9 | 1. تطلعات للعام 2015 |
| 9 | **أولاً:** توجه أمان لتكون قادرة على قيادة حركة اجتماعية (جماهيرية) لمكافحة الفساد |
| 10 | **ثانياً:** توجه أمان نحو تفعيل دورها الرقابي لحراسة نظام النزاهة الفلسطيني |
| 10 | **ثالثاً:** توجه أمان لتنمية قدراتها كبيت خبرة فلسطيني في مجال مكافحة الفساد |
| 11 | 2. البيئة المحيطة المؤثرة في عمل أمان وتحديات واجهتها في العام 2014 |
| 13 | 3. النشاطات والإنجازات |
| 13 | **الهدف الاستراتيجي الأول:** زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد |
| 25 | **الهدف الاستراتيجي الثاني:** تفعيل دور الإعلام في وضع قضايا النزاهة ومكافحة الفساد على جدول أعمال المؤسسات ذات العلاقة |
| 28 | **الهدف الاستراتيجي الثالث:** تعزيز بيئة عمل هيئات الحكم المحلي لتكون مُحصنة ضد الفساد |
| 31 | **الهدف الاستراتيجي الرابع:** بيئة عمل المؤسسات العامة تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره |
| 32 | **الهدف الاستراتيجي الخامس:** تحسين أداء أمان تجاه تحقيق رسالتها |
| 35 | شكر خاص |
| 36 | أعضاء مجلس إدارة أمان |
| 37 | طاقم أمان |
| 38 | الملاحق |

الائتلاف
من أجل
النزاهة
والمساءلة
aman
أمان
Transparency Palestine

**منشورات الائتلاف**
**من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)**

جميع حقوق الطبع والنشر ©
محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
ص.ب 69647 / القدس 9590

**الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ( أمان)**
المقر الرئيسي: رام الله، شارع الارسال،
حي المصايف، عمارة الريماوي ط 1
**هاتف:** 2989506 2 972 + / 2974949 2 972 +
**فاكس:** 2974948 2 972 +

**البريد الالكتروني:** info@aman-palestine.org
**الصفحة الالكترونية:** www.aman-palestine.org

تمت طباعة هذا التقرير بتمويل مشكور من حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ

# كـلـمـة
## رئيس مجلس الإدارة

**يشرفني أن أقدم في الصفحات التالية تقرير نشاطات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" لسنة 2014. فقد توليت في الخامس والعشرين من حزيران من تلك السنة، منصب رئاسة مجلس الإدارة، من خلال عملية انتخابية، بعد أن قدم المجلس السابق استقالته لانتهاء مدة ولايته القانونية.**

لقد تولى مجلس الإدارة الجديد مهامه في وقت يواجه فيه الائتلاف تحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

داخلياً؛ شهد النصف الأول من العام شغور موقع الإدارة التنفيذية الأول لاستقالة المديرة التنفيذية، وحصل أن انتهت ولاية المجلس السابق ولم يكن قد استقر الرأي على مرشح من بين المتقدمين لتولي المنصب. وقد تم اللجوء إلى تعيين قائم بالأعمال من بين كوادر الإدارة التنفيذية، حيث استمر الحال على ما هو عليه خلال النصف الثاني من العام. وعلى الرغم من ذلك، ومع أنه لم يكن قد مرَّ وقت طويل على البدء بتطبيق نهج الإدارة بالنتائج، مع ما تتطلبه هذه النقلة من مسؤوليات إضافية على عاتق الإدارة التنفيذية، إلا أن أداء الائتلاف لم يتأثر، كما استمرت نشاطاته المحلية والخارجية وفق ما هو مخطط لها.

أما على الصعيد الخارجي؛ فقد شهد العام 2014 تصعيداً إسرائيلياً غير مسبوق، بلغ ذروته بالعدوان على قطاع غزة، الذي خلف خسائر بالأرواح والبنى التحتية والممتلكات لم يسبق لها مثيل. وقد نالت أسرة أمان نصيبها من العدوان، إذ فقد أحد العاملين نتيجة القصف ثمانية من أفراد أسرته، بينما فقد أحد أعضاء مجلس الإدارة اثنين من أفراد أسرته. وقد ولّد هول الدمار تحديات جديدة خاصة بإدارة عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار، ما تطلب من الائتلاف العمل لمواجهة أشكال جديدة محتملة من الفساد. فتجاوباً مع شكاوى عن غياب العدالة في توزيع المساعدات لمستحقيها في قطاع غزة، أطلقت أمان حملة الأيادي النظيفة تحت شعار "إيصال المساعدات لمستحقيها مسؤوليتنا جميعاً". وقد نشرت أمان المعلومات كافة ذات العلاقة بالحملات الإغاثية التي تنفذها الأطراف المختلفة العاملة في هذا المجال. كما وفرت الخط المجاني التابع للمؤسسة، لاستقبال استفسارات المواطنين حول ما يتم نشره على الموقع، أو أي ملاحظات حول سوء استخدام هذه المساعدات، إضافة إلى توقيع مذكرات تفاهم عدة مع مؤسسات فلسطينية رسمية لمتابعة هذه الشكاوى ومعالجتها.

وكان التصعيد الإسرائيلي قد جاء بعد فترة وجيزة من تشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية، التي واجهت تحديات تراكمية للانقسام الذي بدأ العام 2007، وقد برزت التحديات ذات الأثر المباشر على خطط الإصلاح الإداري في الجهاز الحكومي، وعلى صعيد قطاع الأمن، وما قد يتبعها من آثار مالية لا يمكن تجاهلها على وضع الموازنة الفلسطينية. وفي الواقع، فقد بقيت جل الملفات في هذا الشأن تراوح مكانها حتى نهاية العام.

أمام هذه التطورات، كان لا بد للائتلاف من القيام بإجراء تقييم للموقف، والبحث عن أفضل السبل للعمل مع الحكومة الجديدة، وبخاصة في ظل استمرار تعطل الحياة البرلمانية، وغياب ما يشير إلى قرب إجراء الانتخابات، مع ما يجلبه ذلك من تداعيات سلبية على حالة الفصل ما بين السلطات، وعلى بنية نظام النزاهة الوطني، وما يتبع ذلك من ضعف لمنظومة المساءلة؛ سواء الرسمية أو الأهلية.

وقد لمس الائتلاف تراجعاً في هذا الصدد، جراء تغيب فريق وزارة المالية لأول مرة عن جلسة المساءلة التي عقدها الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، الأمر الذي استدعى اهتماماً خاصاً من جانب مجلس إدارة الائتلاف بمسألة تمتين الشراكات التي تسند بنيان نظام النزاهة الوطني.

إن تصور الائتلاف لعلاقته مع المؤسسات الرسمية، يقوم على أساس من الشراكة الهادفة إلى الدفع نحو تبني استراتيجيات وسياسات إدارية ومالية قادرة على التعامل مع الأزمات، وتتجاوب مع أولويات الشعب، وتحقق العدالة الاجتماعية، وترعى الفئات المهمشة والفقيرة. ونؤكد، من واقع التجربة، على أهمية الحصول على المعلومات لتمكين المجتمع المدني من المشاركة في تحديد السياسات والأولويات الوطنية، ومساءلة الحكومة وصانعي القرار الفلسطيني، فدون الحصول على المعلومات الدقيقة، وفي الوقت المناسب، لن يتمكن المجتمع المدني من القيام بهذا الدور. في هذا الاطار، فإننا نرى بضرورة إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات، وإصدار نظام وتعليمات واضحة للمسؤولين وشاغلي الوظيفة العمومية بهذا الشأن.

كذلك، تأمل "أمان" أن يتبع انضمام فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بخطوات تطبيقية ملموسة لبناء دولة مؤسسات فلسطينية قائمة على النزاهة والشفافية والمساءلة، تأخذ بعين الاعتبار ضمان استقلالية المؤسسات الرقابية وفاعليتها، وإنفاذ القانون، بإسنادها بالمصادر المناسبة والدعم الكافي لأداء مهامها بعيداً عن التدخلات السياسية، لاسيما من قبل السلطة التنفيذية، وحماية ودعم دور مؤسسات المجتمع المدني، كشريك رئيسي وفاعل في محاربة الفساد، ووضع أنظمة وتعليمات لسد الفجوات القانونية التي تسمح للفاسدين بالإفلات من العقاب، أو البطء في محاسبتهم.

سيجد كل من يطلع على تقرير النشاطات هذا، سلسلة قوية تربط كل نشاط برامجي بالأهداف الاستراتيجية ورسالة الائتلاف ورؤيته لمستقبل فلسطيني خال من الفساد. إن هذا الأمر يعود، بتقديري، إلى سلامة عملية التخطيط الاستراتيجي التي يتّبعها الائتلاف، واهتمامه بأن يبني برامجه على أساس من البحث والتقصي والحوار والتقييم المستمر، لضمان أعلى درجات الكفاءة والفعالية.

في النهاية، أتوجه بالشكر الجزيل لشركائنا، ولكل من أسهم وساند مسيرة أمان خلال العام 2014، من أعضاء الائتلاف، وأعضاء الهيئة العامة، ومجلس الإدارة، والطاقم التنفيذي، والباحثين، والمدربين، والمستشارين، والإعلاميين، والمتطوعين، ومنظمات المجتمع المدني الشريكة، والهيئات المحلية، والمؤسسات الحكومية، وجميع الشركاء الدوليين، وفي مقدمتهم منظمة الشفافية الدولية، وحكومات هولندا، والنرويج، ولوكسمبورغ، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة، وحكومات السويد، وبريطانيا، وألمانيا، على دعمهم المتواصل لجهود أمان.

محمد عبد القادر الحسيني
رئيس مجلس الإدارة

# أنشطة مجلس الادارة والجمعية العمومية

عُقد خلال العام 2014 خمسة اجتماعات لمجلس إدارة ائتلاف أمان، وثلاثة اجتماعات للجمعية العمومية، تمخضت عنها العديد من القرارات والتوصيات والنتائج التي عززت، بشكل كبير، دور الائتلاف على الصعيدين المؤسساتي والبرامجي، ومن أبرزها:

- إقرار ومصادقة على التقرير المالي والاداري للعام 2013.
- تعيين مدقق حسابات خارجي للقيام بأعمال التدقيق المالي عن العام 2014، حيث تم اختيار شركة آرنست ويونغ.
- إقرار رسوم العضوية الفردية البالغة عشرين دولاراً لكل عضو سنوياً، إضافة إلى الموافقة على طلب عضو فردي واحد، وتحويله إلى اجتماع الجمعية العمومية في 2015 للمصادقة عليه.
- عقد انتخابات مجلس إدارة الائتلاف للعامين القادمين 2014-2016، وتوزيع المناصب، حيث انتخب السيد عبد القادر الحسيني رئيساً لمجلس الإدارة، ود.كمال الشرافي نائباً للرئيس، والسيدة حنان طه أميناً للصندوق، د. نجوى إرشيد أميناً للسر، ود.جورج جقمان ود.حنان عشراوي و أ. عصام يونس وأ. عزام أبو السعود وأ. فيصل الشوا أعضاء مجلس إدارة، إضافة إلى تشكيل لجنة رقابة داخلية من أعضاء الجمعية العمومية للرقابة على أعمال الائتلاف والمجلس مكونة من د. ليلي فيضي، ود. نبيل ترزي.
- موافقة مجلس الإدارة ومصادقته على استقالة المديرة التنفيذية التي انتقلت إلى العمل مع منظمة الشفافية الدولية، وتعيين مدير المشاريع والبرامج كقائم بأعمال الإدارة التنفيذية لحين التعيين.
- إقرار استراتيجية أمان 2013-2016، ووثيقة استراتيجية عمل مكتب أمان في غزة.
- إقرار خطة عمل وموازنة 2014، وإقرار وثيقة تضارب المصالح.
- إقرار كافة تعديلات النظام الداخلي في اجتماع جمعية عمومية غير عادي.

وشهد العام مشاركات لاعضاء مجلس ادارة امان في العديد من الورش المحلية والاقليمية ومن أبرزها :

- ورشة عمل للرقابة البرلمانية على الموازنة نظّمها البنك الدولي في بيروت.
- اجتماع منظمة الشفافية الدولية "السنوي (AMM) في برلين.
- أعمال المنتدى الدولي للحكومة المنفتحة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في فرنسا.
- لقاء مدرسة النزاهة مع منظمة الشفافية الدولية في تونس.
- الاجتماع الإقليمي حول تقرير الفساد السياسي في العالم العربي، بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية "لا فساد" في بيروت.
- مؤتمر "استراتيجية مكافحة الفساد – أسطورة أم أداة فعالة" مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مصر.
- لقاء لدعم البرلمانيين العرب في تطوير مدونات السلوك مع شبكة "برلمانيون عرب ضد الفساد" في عمان.
- لقاء طاولة مستديرة لفروع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة الشفافية الدولية في مصر.

# 1. تطلعات للعام 2015

## أولاً: توجه أمان لتكون قادرة على قيادة حركة اجتماعية (جماهيرية) لمكافحة الفساد

تسعى أمان إلى أن تكون المؤسسة صاحبة الخبرة والقدرة على قيادة حركات اجتماعية أو جماهيرية ضد الفساد، والمقصود فيما يتعلق بالقيادة، بشكل خاص، هو أن تكون لها القدرة على:

- **الحشد والتشبيك:** توحيد جهود الحركات والشبكات والأجسام التمثيلية الحالية في حملات الضغط والمناصرة.
- **الإدماج:** القدرة على تقديم الإسناد لهذه الأجسام لتدمج في برامجها ومشاريعها ونشاطاتها موضوع مكافحة الفساد، مع تكييفه حسب حقل العمل الذي تقوم به، أو الفئة التي تستهدفها.
- **التمكين:** أن تكون أمان قادرة على توفير الدعم الفني لهذه الأجسام لتنفيذ ما سبق، كالأدلة الإرشادية، والتدريب، وتوفير المعلومات والأبحاث والتقارير المتخصصة.

هذا التوجه يستدعي أن تقوم أمان بتركيز عملها نحو التشبيك والتنسيق مع مؤسسات ومجموعات في القطاعات والمحافظات المختلفة، من خلال الاستفادة من خبرة أمان السابقة في مجال تشكيل أجسام جديدة مثل "إعلاميون ضد الفساد" و"برلمانيون ضد الفساد" و"شباب ضد الفساد" و"منظمات أهلية ضد الفساد" ... الخ. إضافة إلى العمل على أن تكون هناك شراكة حقيقة مع الأجسام والمؤسسات التي ستعمل معها أمان في قطاعات محددة.

**وستسعى أمان إلى تحفيز طاقات القوى الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، للوقوف معاً ضد الفساد على المستوى الوطني والمحلي، أي أنها ستسعى إلى وجود حركة/حراك مجتمعي قوي وفاعل في التصدي لجميع محاولات الفساد في المجتمع.**

## ثانياً: توجه أمان نحو تفعيل دورها الرقابي لحراسة نظام النزاهة الفلسطيني

يتطلب ذلك رفع مستوى التدخل على صعيد المساءلة والرقابة والدور النقدي لأمان. وهذا يعني أيضاً استمرار الأدوار الأخرى المتعلقة بالنزاهة والشفافيّة.

ستعزز أمان دورها في مجال تعزيز المساءلة على جميع المستويات بموضوعية ومهنية، وبما تتطلبه كل حالة من جرأة في الطّرح.

وستعمل أمان على تطوير التقارير التشخيصية الرقابية، من حيث العدد، والنوعية، والمهنية، بالشراكة مع مجموعات ومؤسسات معنية في القطاعات المستهدفة، بحيث تكون أكثر وضوحاً وحدية في طرحها للواقع. وهو ما يتطلب تعميق الشراكة وتعزيزها مع الإعلام، وتعزيز ثقافة المساءلة المجتمعية، ما يعزز فكرة أمان وتطلعها إلى التوجه نحو قيادة حركة اجتماعية ضد الفساد سالفة الذكر.

## ثالثاً: توجه أمان لتنمية قدراتها كبيت خبرة فلسطيني في مجال مكافحة الفساد

تولي أمان أهمية كبيرة لمسألة البحث، حيث أن حساسية الحقل الذي تعمل فيه يتطلب الاستناد إلى معلومات دقيقة، وعملية تحليلية كفؤة لهذه المعلومات. كما أن عملية التخطيط، والرقابة على التنفيذ، وتقييمها الدوري، وتحقيق النتائج المرجوة، تعتمد جميعها على ما سبق.

لقد حققت أمان نجاحاً كبيراً فيما يتعلق بمهنية أدائها، وبشكل خاص، في المجالين البحثي والتدريبي، وكذلك على صعيد تقديم المشورة القانونية، وإعداد أوراق الموقف المتخصصة. لقد جاء هذا النجاح نتيجة العمل المستمر والدائم لتنمية قدراتها في هذه المجالات. وفي إطار هذا التوجه، ستقوم أمان خلال عامين بالتركيز على تحقيق هدفها سالف الذكر من خلال:

- رفد دائرة البحث والمعلومات بباحثين مقيمين في كل من مكتبي رام الله وغزة.
- تنفيذ برنامج تنمية قدرات لطاقم الدائرة في حقل إعداد الأبحاث ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد.
- تطوير هيكلية الدائرة، بما يشمل توزيعاً للصلاحيات والمسؤوليات.
- بناء شراكات مع الجامعات الفلسطينية ومراكز الأبحاث.
- رفد الدائرة بمصادر عربية ودولية في حقل مكافحة الفساد.
- تطوير مرصد الفساد.

## 2. البيئة المحيطة المؤثرة في عمل أمان وتحديات واجهتها في العام 2014

تعمل أمان ضمن المجتمع الفلسطيني، بحيث تتأثر به وتؤثر فيه، فلا يمكنها أن تعمل بمعزل عن البيئة المحيطة بها بما يكتنفها من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية مُستجدة. لقد اشتمل العام 2014 على عدد من العوامل الخارجية التي كان لها بعض التأثير على مضمون عمل أمان، فقد مثّل انضمام دولة فلسطين رسمياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الحدث الأبرز في هذا المجال، وإن لم تكن تأثيراته حتى الآن واضحة ومباشرة على عمل أمان. وفيما يلي نبين أبرز تلك العوامل الخارجية، ومدى تأثيرها على مضمون عمل أمان:

من حيث البيئة التشريعية؛ أصدر مجلس الوزراء بعض القرارات ذات المضمون التنظيمي التي ارتبط بعضها بمفهوم ترشيد النفقات العامة ومنع هدر المال العام، كما هو الحال في القرار رقم (16/21/05م.و/ر.ح) للعام 2014 الخاص بضمانات تسديد ديون الكهرباء، الذي ساهم في الحد من هدر المال العام الناجم عن ارتفاع مديونية الكهرباء للجانب الإسرائيلي، نتيجة عدم القدرة على الجباية، إضافة إلى قرار رقم (17/06/07م.و/ر.ح) للعام 2014 القاضي بوقف كافة التحويلات الطبية لخارج الوطن، التي أكدت مؤسسة أمان، في العديد من تقاريرها البحثية، على مدى الهدر الكبير في المال العام الناجم عن تلك التحويلات. وكذلك قرار رقم (17/05/01م.و/ر.ح) للعام 2014 القاضي بإعادة كافة الموظفين المعينين قبل 14 حزيران 2007 إلى وظائفهم، الذي تلقت أمان العديد من الشكاوى حول الموضوع، كان من المفترض معالجتها لو تم تطبيقه على أرض الواقع.

كما ارتبطت بعض القرارات الأخرى بمفهوم الشفافية؛ كما هو الحال في قرار مجلس الوزراء رقم (16/24/22م.و/ر.ح) للعام 2014، القاضي بتشكيل لجنة وزارية للحكومة الإلكترونية تتولى مهمة العمل على مشروع الحكومة الإلكترونية، الذي من شأنه أن يسهّل إنشاء الحكومة الإلكترونية التي تعزز من الشفافية وحق المواطن في الحصول على المعلومات العامة، إضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية والمعاملات بشكل يحد من تفشي الواسطة والمحسوبية والرشوة في المعاملات العامة.

وارتبط بعضها الآخر بتعزيز مفهوم المساءلة، كما هو الحال في قرار مجلس الوزراء رقم (16/32/07م.و/ر.ح) للعام 2014، القاضي بتشكيل لجنة خاصة للتحقق والبحث في موضوع المركبات المزورة نوع (BMW) من فئة X6 وX5.

أما جانب النزاهة، فارتبط بقرار مجلس الوزراء القاضي بتكليف الوزراء بتقديم إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم رقم (17/02/06 /م.و/ر.ح) للعام 2014 وفقاً لقانون مكافحة الفساد.

كما كانت هناك بعض القرارات ذات علاقة بالهياكل التنظيمية للمؤسسات العامة، وقد مثّل قرار بقانون رقم (14) للعام 2014 بشأن المياه، واحداً من أبرز هذه التشريعات الذي تأتي أهميته من كونه اعتمد مبدأ الفصل بين السلطات السياساتية والرقابية والتنفيذية، ففصل ما بين الجسم السياساتي ممثلاً بسلطة المياه، والجسم المنظم ممثلاً بمجلس المياه، والأجسام التنفيذية ممثلة بشركة المياه والمرافق الإقليمية ومزودي خدمات المياه، والذي كان مطلباً دائماً لمؤسسة أمان في عدد من التقارير الدراسية والمراسلات الرسمية الصادرة عنها، كخطوة ضرورية في مجال إصلاح قطاع المياه، وتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية في عمله.

ولكن في المقابل، فإن الاستمرار في التأخر في إقرار الأنظمة واللوائح التنفيذية الخاصة بالقرار بقانون المعدّل لقانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005 بشأن مكافحة الفساد، وبخاصة اللائحة الخاصة بحماية المبلغين عن الفساد، انعكس سلباً على عمل أمان من حيث إحجام المبلغين عن التقدم للشكوى على جرائم الفساد خوفاً من العقوبات الانتقامية التي من الممكن أن يتم إيقاعها عليهم، وذلك على الرغم من المطالبات المستمرة لأمان والشركاء ذوي العلاقة، بضرورة الإسراع في إقرار التشريعات المناسبة في مجال تشجيع الإبلاغ، وحماية المبلغين عن الفساد، من خلال التقارير البحثية والورش التي عقدتها مؤسسة أمان في هذا الشأن.

كما أن عدم إقرار مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات، وعدم إقرار نظام أو تعليمات خاصة بمفهوم السجلات العامة وحق الحصول على المعلومات لحين إصدار مشروع القانون، استمر في تأثيره السلبي على مبادئ الشفافية في العمل العام، حيث لا تزال أمان تتلقى العديد من الشكاوى حول امتناع الموظفين العموميين عن تقديم المعلومات العامة، وبخاصة ما يتعلق منها بنتائج مسابقات التعيين وإجراءاته في الوظيفة العامة.

وقد مثل إصدار القرار بقانون رقم (21) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون الشراء العام رقم (8) لسنة 2014، القاضي بإعادة تطبيق قانوني العطاءات العامة واللوازم العامة لحين استكمال كافة الترتيبات المؤسساتية التي نص عليها القانون،

واحداً من أمثلة التخبط التشريعي الذي ينعكس سلباً على ضمانات النزاهة والمساءلة والشفافية في المشتريات العامة، على الرغم من التقارير البحثية المتعددة التي أجرتها أمان وأوصت من خلالها بضرورة إصلاح منظومة السياسات والتشريعات الفلسطينية ذات العلاقة بالمشتريات العامة نتيجة لتلقيها عدداً من الشكاوى بهذا الخصوص.

ومن حيث البيئة السياسية، فإن تعاون العديد من الجهات مع مؤسسة أمان، وتوقيع ما يزيد على عشرين مذكرة تفاهم معها، سهَّل من عمل المؤسسة مع تلك الجهات، كما هو الحال في التعاون مع المؤسسات الرسمية، والهيئات المحلية، والمؤسسات الأهلية، من أجل تنفيذ تدخلات في مجال مكافحة الفساد. إضافة إلى ذلك، حققت أمان خطوة مهمة أسهمت في إدماج مؤسسات القدس ضمن خارطة مكافحة الفساد في فلسطين، تمثلت في توقيع اتفاقية تعاون في مجال تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة مع مستشفى المقاصد في القدس.

وفي قطاع غزة، شهد العام 2014 منعطفات مهمة؛ فهناك تحسن ملموس في مستوى التعاون مع المؤسسة؛ فقد وقعت أمان مذكرتي تعاون مع كل من وزارة الشؤون الاجتماعية، والإدارة العامة للشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية في وزارة الداخلية، التي تضمنت توسيع أفق التعاون المتبادل في مجال تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة من جهة، ودعم جهود أمان في محاربة الفساد من جهة أخرى، وبخاصة فيما يتعلق بالتعاون المشترك في متابعة شكاوى المواطنين، كما اعتمدت وزارة الشؤون الاجتماعية دليل أمان الخاص بمنع الفساد في المساعدات الإنسانية.

في المقابل، وكما هو الحال في العام السابق (2013)، فقد استمر الانقسام الداخلي والصراع على السلطة وغياب دور المجلس التشريعي كأحد أهم أعمدة نظام النزاهة الوطني، وغياب دوره الجوهري في الرقابة والمساءلة والمحاسبة، واستكمال إقرار منظومة التشريعات ذات العلاقة بتعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، الأمر الذي أسهم في إضعاف النظام الوطني للنزاهة الذي يعتبر الرسالة الرئيسة التي تسعى مؤسسة أمان إلى تحقيقها.

كما استمر غياب وضعف الرؤيا والخطط والسياسات ذات العلاقة بإصلاح القطاع العام لدى الحكومة، والدولة عموماً، واحداً من الإشكالات التي أعاقت إصلاح عدد من القطاعات التي نادت أمان بضرورة تنظيمها، لمساسها الكبير بالشأن والمال العام، كما هو الحال في قطاع المحروقات، وإصلاح مؤسسة القضاء الشرعي.

كما مثل تركيز الصلاحيات بيد الرئاسة بشكل تجاوز القانون، في بعض الأحيان، كما هو الحال فيما يتعلق بإقالة رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، والاستمرار في إصدار قرارات بقوانين عن السيد الرئيس دون وجود حالة الضرورة التي نصت عليها المادة (43) من القانون الأساسي المعدل؛ واحدة من القضايا التي شغلت أمان في العام 2014، وسعت إلى تسليط الضوء عليها، لما لها من أثر سلبي على بيئة المساءلة والشفافية في إدارة الشأن العام.

كما شكّل عدم التعاون من قبل بعض الجهات الرسمية مع أمان عائقاً لعملها خلال العام 2014؛ ونشير هنا إلى التراجع الذي حصل فيما يتعلق بشفافية الموازنة العامة، وذلك بُعيد تولي حكومة الوفاق الوطني مسؤوليتها، حيث أحجمت وزارة المالية عن المشاركة في العديد من الأنشطة التي عقدتها مؤسسة أمان في هذا الخصوص، وقد مثّل غياب وزير المالية عن جلسة المساءلة الخاصة بالموازنة العامة في العام 2014 التي درجت أمان في السنوات الماضية على عقدها مع وزراء المالية بالشراكة مع الفريق الأهلي لشفافية الموازنة، الصورة الأبرز لهذا التراجع.

وفي قطاع غزة، مثَّل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شهر تموز من العام 2014، وما لحق به من دمار واسع في عدد كبير من المنازل والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومنازل المواطنين والمرافق العامة، واحداً من الضغوطات الكبيرة التي واجهتها مؤسسة أمان؛ سواء من حيث أثر هذا الاعتداء على الأداء العام، أو فيما يتعلق بالشكاوى الكثيرة التي تلقتها المؤسسة بخصوص برنامج إعادة الإعمار، وبخاصة مع حملة الأيادي البيضاء التي اطلقتها أمان لهذا الشأن.

# 3. النشاطات والإنجازات

## الهدف الاستراتيجي الأول: زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

**اهتمام متزايد لدى المواطنين للإبلاغ عن ممارسات الفساد:**

من أجل زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني في الجهود الوطنية لمكافحة الفساد، وضمن نشاطات عمل مركز المناصرة والإرشاد القانوني في أمان، وجهوده من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور بهدف التوعية بمنظومة مكافحة الفساد، وحثهم على أهمية الإبلاغ عنه في حال شهدوه، أو تعرضوا له، فقد استطاع طاقم المركز خلال العام 2014، الوصول إلى مئات المواطنين/ات على مستوى الوطن، بالتركيز على الفئات الفقيرة والمهمشة في القرى والمخيمات، وتنفيذ ما يزيد على عشرين زيارة ميدانية، بحيث أسهمت هذه الزيارات وحملات التوعية التي نفذها المركز عبر الإذاعات المختلفة، وتوفير الخط المجاني، إلى ارتفاع عدد المتوجهين الذين تواصلوا مع المركز خلال العام 2014 ليصبح (2047) مواطناً/ة فلسطينياً/ة، منهم (1430 ذكوراً و617 إناثاً)، حيث لوحظ، خلال العام، تحسن في مشاركة المرأة الفلسطينية وانخراطها بصورة أكبر في جهود مكافحة الفساد.

### المرأة الفلسطينية كسرت حاجز الصمت وبلغت عن الفساد

**وفيما يتعلق بالتواصل لغايات الاستفادة من خدمات المركز المتعلقة بالدعم والإسناد القانوني، فقد شهد العام 2014 ارتفاعاً في عددهم، إذ وصل إلى (1518) مواطناً/ة فلسطينياً/ة مقارنة بالعام 2013، حيث كان العدد (900) مواطن/ة فلسطيني/ة، ما يعكس تحسناً في ثقافة الإبلاغ عن الفساد لدى المواطنين الفلسطينيين مقارنة بالسنوات السابقة.**

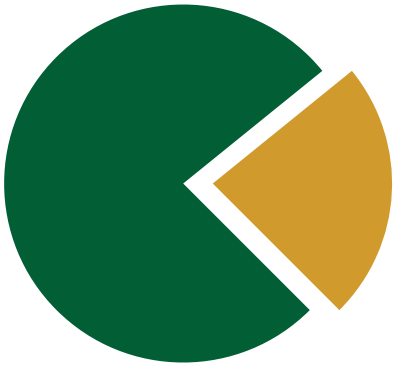

ذكور %76.7

اناث %23.3

الشكل (2): التوزيع النسبي للمتوجهين الى المركز حسب جنسهم خلال العام 2014

ومن أنشطة المركز الأخرى التي تصب في مصلحة المواطنين الفلسطينيين بالأساس، تنفيذ (9) جلسات استماع للمسؤولين، وحلقات نقاش حول قضايا قُدمت بخصوصها شكاوى رسمية للمركز، كما أثارت العديد منها جدلاً كبيراً في الشارع الفلسطيني مثل القضاء الشرعي، واتفاقية شراء الغاز من الجانب الإسرائيلي، وقطاع الإسمنت، والتحويلات الطبية، والإجراءات الرادعة بحق مقترفي جرائم الغذاء والدواء، والوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية. إذ خرجت هذه الجلسات بعدد من التوصيات التي شرعت أمان بالضغط تجاه تنفيذها من خلال المخاطبات الحكومية الرسمية، وإعداد مقترحات أنظمة وإرسالها للجهات المعنية من أجل تبنيها رسمياً في عملها، وخلال العام القادم ستكثف أمان جهودها في استكمال تنفيذ التوصيات المتفق عليها مع الجهات الرسمية.

## أمان تُكرّم فرسان وفارسات مكافحة الفساد

للعام التاسع على التوالي، وعلى الدرب الذي انتهجته أمان وعملت عليه ضمن استراتيجيتها في الأعوام السابقة، قامت بتكريم المتقدمين لنيل جائزة النزاهة للعام 2014 بفئاتها الثلاث: القطاع العام، الهيئات المحلية، الإعلام، إضافة إلى جائزة أفضل بحث في موضوع مكافحة الفساد، تقديراً لحسهم العالي بالمسؤولية تجاه الوطن والشأن والمال العام.

وتم تكريم فائزَين عن القطاع العام هما السيد ماجد عواد، والسيد نزيه قبها من وزارة النقل والمواصلات، اللذَين قاما بالكشف عن تزوير في البيانات الجمركية للمركبات المستوردة، حيث كانت فئة من تجار المركبات المستوردة المستعملة تتلاعب في عدم الممانعة الجمركية الصادرة عن دائرة الجمارك والمكوس في وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية، إذ تبين وجود (197) مركبة مسجلة لدى وزارة النقل والمواصلات دون أن يتم استيفاء رسومها الجمركية.

وعن جائزة أفضل بحث، تم تكريم الطالب علي ذياب الذي تطرق بحثه إلى أسباب منع الوصول إلى المعلومات في الواقع العام الفلسطيني، مسلطاً الضوء على أهمية مبدأ حرية الحصول على المعلومات، ودوره في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة ومحاسبة الفاسدين.

وعن جائزة الإعلام، تم مناصفة الجائزة بين الصحافيين السيدة ميرفت أبو عوف عن تحقيقها الاستقصائي الذي يحمل عنوان "في ظل غياب الرقابة .. متواطئون يحرمون ذوي الاحتياجات الخاصة من المواصلات المتخصصة". وتطرق التحقيق إلى موضوع سوء استغلال المنصب العام، حيث تقوم بعض الجهات ببيع وسائل التنقل المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة وتوزيعها على أشخاص غير مستحقين لها.

وكانت الجائزة الثانية من نصيب الصحافي السيد حسن دوحان الذي ناقش تحقيقه، الذي حمل عنوان "خضروات وفواكه مسُمّمة ومسرطنة في غزة"، غياباً متعمداً للرقابة من قبل وزارة الزراعة على استخدام المبيدات الحشرية في زراعة الخضروات في قطاع غزة.

## حملة الأيادي النظيفة .. إيصال المساعدات لمستحقيها في غزة مسؤوليتنا جميعاً

إثر تلقي مركز المناصرة والإرشاد القانوني في أمان مجموعة من الشكاوى من قبل المتضررين من العدوان الإسرائيلي من أبناء شعبنا في غزة، ممن لم يصلهم حقهم من تلك المساعدات، وهم الأحوج إليها، وبعدما تبين أن هناك تجاوزات وإشكاليات ومحاولات لاستغلال المساعدات والحملات الإغاثية، التي تواردت إلى القطاع في أعقاب العدوان الإسرائيلي الشرس على الإنسان والجماد والنبات؛ أطلق مركز المناصرة والإرشاد القانوني في أمان حملة "الأيادي النظيفة"، تحت شعار "إيصال المساعدات لمستحقيها في غزة مسؤوليتنا جميعا"، التي طالبت بها كل الجهات التي كان لها دور في جمع المساعدات وتوزيعها وتوصيلها، بنشر المعلومات ذات العلاقة بالحملات الإغاثية التي تنفذها الأطراف المختلفة.

# رغم التشرد والدمار وبعد عدوان شرس غير مسبوق/ أمان تكرس مكافحة الفساد في قطاع غزة المنكوب

إنها الحرب، بداية المعاناة والألم، تهدم كل جميل وتقتل كل حياة، أن تشاهد معاناة الناس في الحرب يختلف تماماً عن أن تعيشها معهم.

كان العام 2014 حاسماً لمركز المناصرة والإرشاد القانوني؛ فقد فرض الهجوم الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة تهجير من بقي من المواطنين على قيد الحياة، تاركاً خلفة منزله المهدم، وابنه الشهيد، حاملاً معه جراحه التي ما زالت تنزف.

ومع ازدياد حجم المعاناة، كان التعاضد الاجتماعي غير المسبوق، فهب الجميع لمساعدة المتضررين والضحايا، من خلال تنفيذ حملات غير مسبوقة من التبرعات والمساعدات الإنسانية، من شطر الوطن الآخر والجهات الإنسانية التي هبت لمساعدة المتضررين الذين فاق عددهم عشرات الآلاف.

بدأت الحكاية عندما زار طاقم المركز أحد مراكز الإيواء أثناء الحرب، حيث تابع عن قرب معاناة المواطنين ومستوى الحاجات التي يفتقر إليها النازحون من مساعدات طارئة عينية ومالية. وكانت نتائج الزيارات تُشير إلى وجود شبهات بأن هناك من يبيع المساعدات المقدمة للضحايا، ناهيك عن عدم وضوح الآلية التي يتم على أساسها توزيع المساعدات، وما هو حجمها. وهنا بدأ تخوف الضحايا من استغلال البعض لهذه المساعدات، وهذا التخوف كان موجوداً أيضاً لدى المتبرعين الذين كان همهم هو مدُ يّد العون للضحايا، ومنع الفاسدين من استغلال التبرعات وإساءة استخدامها.

وعليه، كان لا بد من التفكير في آليات واضحة لتحقيق هدف هذه الحملات الحقيقي؛ وهو إيصال المساعدات لمستحقيها. بدأت المساعدات بالتدفق إلى القطاع من كل حدب وصوب. فاجتمع طاقم المركز، واتخذ قراراً بضرورة التحرك وبسرعة، وتقرر إطلاق حملة الأيادي النظيفة، التي اختارت شعاراً لها "إيصال المساعدات لمستحقيها في غزة مسؤوليتنا جميعاً".

**هدفت الحملة إلى أمرين أساسيين، هما:**

**أولاً:** تعزيز الشفافية من خلال إنشاء صفحة إلكترونية لنشر كافة المعلومات المتعلقة بالحملات والمساعدات التي تم جمعها، وآليات توزيعها، ونشر كافة الأخبار ذات العلاقة بالعمليات الإغاثية، والتشبيك مع المؤسسات التي تشرف على هذا الموضوع، وحثهم على نشر المعلومات.

**ثانياً:** توفير الخط المجاني التابع للمؤسسة (1800180180) لاستقبال استفسارات المواطنين حول ما يتم نشره على الموقع، أو أي ملاحظات حول سوء استخدام هذه المساعدات وشبهات الفساد.

أطلق المركز الحملة في شهر أيلول 2014، من خلال إطلاق حملة إذاعية عبر محطات الوطن، ونشر مادة تعريفية حول المساعدات الإنسانية، وتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد فيها.

تفاعل المواطنون مع الحملة، حيث وصل عدد المتصلين بالخط المجاني 500 مواطن/ة، توزعوا بين طالبين الحصول على المعلومات، أو مبلغين عن شبهات الفساد وإساءة الاستخدام للمساعدات. تزامن هذا التفاعل مع حركة مكوكية لطاقم المركز الذي بدأ العمل بالتوازي مع الجهات الرسمية، حيث التقى، أثناء الحرب، بممثلين عن الإدارة العامة للشؤون العامة في وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، الذين بدورهم أكدوا على ضرورة ضبط عمليات توزيع المساعدات، ووضع إجراءات ومعايير واضحة لذلك، ولو بالحد الأدنى.

وتم تشكيل وحدة طوارئ، بحيث تقوم كل من الوزارتين بفلترة الأسماء المتلقية للمساعدات، وتم الاتفاق على آليات طارئة للتعامل مع شكاوى المواطنين التي تصلهم عبر مركز المناصرة في ائتلاف أمان، وعملت الوزارات كل حسب تخصصه على فحص الشكاوى، والرد على المتضررين من خلال مركز المناصرة، إضافة إلى تنفيذ جلسات المساءلة والاستماع لهؤلاء المسؤولين وجمعهم بضحايا العدوان. كما أقدمت العديد من المؤسسات التي عملت على جمع المساعدات وتوزيعها على الاشتراك في الحملة، من خلال نشر المعلومات الخاصة بالحملات التي نفذوها على الصفحة.

**وقد تمكن المركز من تحقيق العديد من الإنجازات في هذه الحملة؛ أهمها:**

1. قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بالإعلان عن المعايير الخاصة ببرنامج الحماية الاجتماعية.
2. توقيع مذكرتي تعاون مع كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والإدارة العامة للشؤون العامة والمنظمات الأهلية في وزارة الداخلية.
3. تبني وزارة الشؤون الاجتماعية دليل المساعدات الإغاثية الذي أعدته أمان، في توزيع المساعدات لمتضرري الهجوم على غزة.
4. إنشاء لجنة تضم كلاً من مركز المناصرة، ووزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، للتعامل مع شكاوى المواطنين.

5. نجاح المركز في تحفيز المواطنين للإبلاغ عن الفساد من خلال حملة الأيادي النظيفة.
6. تلقي المركز عدداً كبيراً جداً من شكاوى المواطنين حول وجود شبهات فساد في توزيع المساعدات الإغاثية، حيث تقوم اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها بالتحقيق بها.
7. أصبح مركز المناصرة المرجعية للإعلاميين لإعداد تقاريرهم الاستقصائية حول بيئة النزاهة في توزيع المساعدات الإغاثية.
8. نجح المركز في تعزيز الشفافية ونشر المعلومات من خلال الصفحة الإلكترونية التي تم إنشاؤها، ومن خلال نشر معلومات حول عدد كبير من الحملات التي نفذتها مؤسسات كبيرة كالإغاثة الزراعية، والهلال الأحمر، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وغيرها من المؤسسات التي نشرت تفاصيل حملاتها على الصفحة.

**ولا يزال العمل مستمراً في حملة الأيادي النظيفة، وسيكمن التحدي الأكبر في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في عملية إعادة الأعمار، وهو الأمر الذي بدأ مركز المناصرة بوضع خطته للرقابة عليه.**

وبعد أن قرر الائتلاف التحول التدريجي من مؤسسة نخبوية إلى مؤسسة تقود حركة جماهيرية؛ سعى إلى استثمار وتحفيز القوى الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، للوقوف والتصدي لجميع محاولات الفساد على المستوى الوطني والمحلي من خلال:

## دوري مناظرات شبابية لمكافحة الفساد في غزة

تمكنت أمان من استقطاب أكثر من 50 شاباً/ة من قطاع غزة، وتحفيزهم على العمل ضد الفساد. ويعتبر تنظيم المناظرات الشبابية أسلوباً جديداً في توعية الشباب الفلسطيني وتحفيزهم، وتطوير قدراتهم لتوظيف المناظرات كأداة عصرية، من خلال حثّهم على القراءة والبحث عن الأدلة والبراهين المتعلقة بموضوع الفساد، وكيفية مكافحته، والدفاع عن وجهة نظرهم. تركت أمان المجال للشباب للبحث في قضايا فساد، وتنافسوا فيما بينهم على مراحل عدة، تم خلالها طرح وجهات نظر مختلف المجموعات التي تشكلت، وتم توفير مساحة حقيقية للتناظر على قضايا عديدة منها: دور الهيئات المحلية في تعزيز النزاهة من خلال تقديم خدماتها العامة لمواطنيها بعدالة، إجراءات المعابر الفلسطينية تساهم في زيادة ظاهرة المحسوبية والمحاباة، الانقسام السياسي يؤثر على عملية مكافحة الفساد في فلسطين، إجراءات التعيين في المؤسسات الأهلية تساهم في زيادة المحسوبية.

اللافت للانتباه أن هذه المجموعات استمرت في تنفيذ المناظرات في الجامعات والمعاهد الفلسطينية في غزة، ونقلت خبرتها وتجربتها إلى خارج حدود مبادرة أمان، كما لمست أمان ارتفاعاً في روح التطوع والمبادرة لدى هؤلاء الشباب، والتفاعل مع نشاطاتها لاحقاً، وبشكل خاص جلسات الاستماع والمساءلة التي تنفذها أمان.

# المرأة شريك أساسي في الحرب ضد الفساد

**غادة زغير**
الشفافية الدولية

**د.ليلى فيضى**
رقابة داخلية

**حنان طه**
مجلس إدارة

**د.نجوى رشيد**
مجلس إدارة

**د.حنان عشراوي**
مجلس إدارة

**سريدا الحسن**
ناشطة نسوية

**رولا ابو دحو**
ناشطة نسوية

**ميادة البدوي**
ناشطة ضد الفساد

**ناهد ابو طعمية**
مدربة

**نائلة الرازم**
باحثة

**رائدة قنديل**
باحثة

**جميلة عبد**
ناشطة ضد الفساد

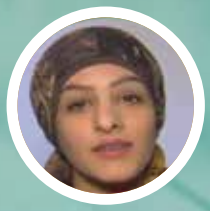

**عبير زغاري**
ناشطة نسوية

**رانية صلاح الدين**
ناشطة نسوية

**عنان الجبعيتي**
باحثة ومدربة

**ميرفت عوف**
صحفية ضد الفساد

**بشاير طهبوب**
ناشطة ضد الفساد

**سهى عليان**
ناشطة نسوية

**هداية شمعون**
ناشطة ضد الفساد

**سماح النملة**
ناشطة ضد الفساد

**"لأن الفساد لا يميز بين امرأة ورجل ... فللمرأة دور أساسي في الحرب ضده"**. هذا المبدأ انعكس على سياسة أمان وفلسفتها في إشراك النساء الفلسطينيات في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد من جهة، وتلبية احتياجاتها من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق، نفذت أمان أولى مبادراتها خلال العام 2014 لتحقيق هذا الهدف، بتركيز على أشكال الفساد التي تقع المرأة ضحية لها؛ سواء في أماكن العمل، أو في الحصول على الخدمات العامة، كون المرأة المتضرر الأكبر من الفساد في تقديم الخدمات.

فعلى الصعيد الأول، استطاعت أمان، من خلال نشاطاتها المنفذة، الوصول إلى أكثر من ثلاثمائة وثلاثين (330) امرأة بشكل مباشر، وشكلت شبكة نسوية فلسطينية تضم قياديات من القطاع الأكاديمي والأهلي والوظيفة العامة في محافظات الوطن كافة، للبحث والضغط باتجاه تبني تدخلات من قبل صناع القرار تصب في حقل مكافحة أشكال الفساد كالتحرش الجنسي في أماكن العمل، والتعيينات وتقديم الخدمات، وتجريم هذه الأشكال بشكل صريح وواضح في التشريعات الفلسطينية كأشكال فساد، ومن محظورات العمل في كلٍّ من قانون الخدمة المدنية، ومدونة سلوك الوظيفة العمومية.

وعلى صعيد تلبية احتياجات النساء الفلسطينيات، عملت أمان على نشر المعرفة ورفع الوعي بينهن في موضوع مكافحة الفساد ونتائجه، إضافة إلى طرح أشكال الفساد من وجهة نظر النوع الاجتماعي، التي شملت الفساد الإداري كالواسطة، والمحسوبية، والتحرش الجنسي، والتمييز ضد المرأة في العمل وفي الحصول على الخدمات العامة.

## لجان محلية فاعلة في المساءلة المجتمعية

خلال العام 2014، عملت أمان بشكل حثيث مع اللجان المحلية التي شكلتها في عدد من المناطق الفلسطينية الأكثر فقراً وتهميشاً ومعاناة من المصاعب الحياتية كالبطالة، وتدني جودة الخدمات؛ مثل: إم سلمونة –بيت لحم، فروش بيت دجن –قلقيلية، المغراقة والملالحة – غزة. وكان لتشكيل هذه اللجان أثر كبير في إحداث التغيير في العام 2014، فقد استطاع مشروع "تجاوب" خرق جدار الصمت، وتأهيل أعضاء لجان محلية قادرة على الرقابة على جودة الخدمات، ومساندتها في التأثير والضغط على الحكومة فيما يتعلق بتحسين قضايا جوهرية.

# "رضية" تخرج عن المعتاد وتتفاعل مجتمعياً

بدأت حكاية العُزلة عن المجتمع منذ العام 2010 مع الشابة رضية سويلم الرضاوين البالغة من العمر 21 عاماً، التي تعيش في قرية الملالحة المُهمشة جنوب مدينة غزة بصحبة والديها المُسنّين وأختها. ومنذ ذلك الوقت، تخرجت رضية من الجامعة بتخصص اللغة العربية، ولم تتمكن من الحصول على شهادتها الجامعية بسبب تردي المستوى المعيشي لأسرتها، وعدم تسديد الرسوم الجامعية، ما أدى إلى عدم تمكنها من البحث عن عمل، والمُكوث في المنزل الذي يعاني من الفقر المدقع، ولا يمتلك أدنى مقومات الرفاهية كجهاز الكمبيوتر، والإنترنت.

في ركن العتمة الاجتماعية، وخلف ستار العادات والتقاليد، وتحت سطو الفقر، بقيت رضية منطوية على نفسها، مُحبطة لا تشارك في أي نشاط يذكر سواء أكان شخصياً أم مجتمعياً، إلى أن جاء مشروع "تجاوب" ليستهدف قرية الملالحة، ويبني قدرات أبنائه للرُقي بقريتهم خدمياً، وإذ بـ"تجاوب" ترى رضية النور، ويتحول إحباطها إلى تفاؤل وتفاعل مجتمعي، فمنذ أن سمعت بتشكيل لجنة محلية للمنطقة سيعمل المشروع على بناء قدراتها، أوعزت لأخيها برغبتها في المشاركة والانضمام لهذه اللجنة في "تجاوب"، الذي اتصل بدوره بمنسقة المشروع مروة أبو عودة، وأبلغها بحالة رضية، وكانت النتيجة انضمام رضية للفريق وإعلانها الالتزام بمهام اللجنة وميثاقها.

كانت مشاركتها الأولى في تدريب بناء الفريق وميثاق اللجنة، وانضمت للفريق وهي متفاجئة من مستوى التفاعل الإيجابي بين الشباب والشابات، يعتريها الخجل تارة، والدهشة تارة أخرى. بدأت المشاركة ببطء حذر خجول، إلى أن أصبحت من أكثر الشابات المتحفزات للعمل والتطوير.

"انضمامي لفريق اللجنة شكل بوابة لخروجي عن المعتاد، ومن مستنقع الإحباط، بعد أن شعرت أن شهادتي الجامعية لا معنى لها في ظل عدم تواصلي مع الآخرين، ومن اليوم سأكون حريصة على تنمية مهاراتي وخدمة المحيطين بالمتاح، فالمفاهيم التي اكتسبتها من رسالة "تجاوب" وعمله، أشعراني بأهمية العمل الجماعي والتواصل والمصلحة العامة" ... هذا ما جاء على لسان رضية خلال تعبيرها عن مستوى استفادتها في هذه الفترة القصيرة الغنية بالكثير من قيم "تجاوب". وبعد أن شاركت رضية في الدورات التدريبية، اكتسبت معارف ومهارات جديدة، فقامت بالتنسيق مع جمعية رؤيا لتنفيذ أنشطة تطوعية في الملالحة، حول الحد من عمالة الأطفال، وشاركت في تنفيذ الورشة.

وقالت رضية "اكتسبت من خلال الاجتماعات مع ذوي السلطة كاللجنة الحكومية لإدارة المياه، كسر حاجز الرهبة، وأنه يمكنني التواصل والاتصال معهم وإسماعهم أصواتنا".

"وجودي في برنامج "تجاوب" حول طموحي من طموح شخصي إلى طموح مجتمعي، أنا جزء منه، وهو يركز على كيفية تطوير وتحسين الأوضاع المعيشية، إضافة إلى كيفية تسهيل الخدمات والرقي بمستوى المنطقة وأهلها من حيث جعلهم أكثر فاعلية" ... هذا ما ختمت به رضية حديثها وهي مفعمة بالتفاؤل ومتحفزة للمشاركة أكثر، بعد أن أصبحت تشارك في متابعة الأنشطة أيضاً على صفحة فيسبوك من خلال كمبيوتر جيرانها.

## حلول في نهاية الأسبوع" (Weekend Solution)... خبراء فلسطينيون تطوعوا لدعم جهود مكافحة الفساد

"الواقع المرير يمكن تغييره" شعار تبناه هذا الأسلوب الجديد الذي يجمع مجموعة من الخبراء في لقاء ينظم في نهاية أسبوع لمناقشة قضية أو إشكالية تتعلق بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد في جانب محدد. فخلال العام 2014، طرحت أمان ثلاث قضايا مهمّة تمس المواطن الفلسطيني مباشرة، هي عدم تطبيق نظام تأمين الوظائف للأسرى والمحررين، والتمييز في صرف الإعانات الشهرية، وقضية الاستثناءات في التحويلات الطبية وأثرها على حقوق المواطنين، وقضية سبل إشراك الشباب في مكافحة الفساد وتوحيد إمكانياتهم في هذا الجانب.

وفيما يتعلق بالقضية الأولى، أكد ممثلو نادي الأسير والأسرى المحررين في جلسة نظمتها أمان لمجموعة من الخبراء، على ضرورة تطبيق القانون بعدالة ودون تمييز، واتفقوا على تشكيل جسم موحد يجمع الأطراف العاملة في هذا القطاع، الأمر الذي تتطلع أمان إلى تنفيذه وفق ما تم الاتفاق عليه خلال العام القادم بالشراكة مع الفئة المستهدفة. أما القضية الثانية، فقد أقر جميع أعضاء الفريق الخاص بالاستثناءات الطبية، بغياب معايير منح الاستثناءات ومخالفتها للقانون، وطالبوا بوقفها. وعلى الصعيد الثالث المُنفذ من قبل أمان، بالتعاون مع شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً، ومؤسسة مفتاح، تم تشكيل إطار شبابي رقابي على المؤسسات العامة من أجل تجفيف بؤر الفساد، وتم تبني (4) خطط استراتيجية مرتبطة بتحسين منظومة النزاهة في المؤسسات العامة، ستنفذها شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً خلال المرحلة القادمة.

واستكمالاً لاستراتيجيتها في الاستثمار وتوسيع شراكتها مع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، استمرت أمان في استهداف الشباب خلال العام 2014، بالتركيز على قضايا عدة، من بينها ظاهرة الواسطة والمحسوبية وخطورتها على حياة المواطنين، من خلال إشراكهم في العديد من حملات التوعية وأهمية محاربتها، وعملت أمان في نهاية 2014 على استقطاب مؤسسات جديدة للانضمام إلى قافلة المؤسسات التي تتبنى موضوع مكافحة الفساد مثل تنمية وإعلام المرأة – تام، والمركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، وشبكة تحالف جسور للإنتاج الإعلامي، وجمعية إنقاذ المستقبل الشبابي في غزة؛ وشرعت المؤسسات الشريكة للمرحلة 2014-2015 في تنفيذ مشاريع مختصة بتعزيز دور الإعلام الفلسطيني نحو التقصي حول الفساد ومكافحته وجمع المعلومات المتعلقة به.

## مؤسسات أهلية فلسطينية تنضم إلى جهود أمان وتتبنى تنفيذ برامج دائمة لمكافحة الفساد

ما يميز تدخل أمان ضمن برنامج تعزيز التعاون والشراكة مع المؤسسات الأهلية العاملة في الأراضي الفلسطينية، هو إيمان المؤسسات الشريكة برسالتها في مكافحة الفساد على الصعيد الوطني؛ من خلال تبني هذا الموضوع في استراتيجياتها وبرامجها وسياسات عملها مع الأطراف الأخرى، وهذا ما تفخر به أمان، بقيام مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، وجمعية المستقبل، ومركز إبداع المعلم، ومعهد دراسات التنمية- غزة، ومؤسسة ملتقى الطلبة ... وغيرها من المؤسسات الشريكة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بتعزيز منظومة مضادة للفساد، من خلال تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني، وبذلك تتمدد أسرة أمان لتشمل المناطق كافة عبر هذه المؤسسات الشريكة.

وقد انعكس ذلك بشكل قوي في مساهمات المؤسسات ولعبها دوراً أساسياً في حملات الضغط والمناصرة التي نفذتها أمان خلال العامين 2013 و2014، وبخاصة في حملة تجريم الواسطة والمحسوبية، واستطاعت المؤسسات الشريكة بمتطوعيها، الحصول على آلاف التواقيع في عرائض الحملة. هذا إضافة إلى كون عدد من المؤسسات الشريكة؛ مثل مركز الحياة، أعضاءً في الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، الذي شكلته أمان. ويشارك مركز الحياة في لجان الفريق الأهلي القطاعية، وبخاصة لجنتي الصحة والتعليم. وتأتي هذه الشراكة خطوة أولى للامتداد الجغرافي في عمل أمان، وازدياد عدد مؤسسات المجتمع المدني الشريكة في تعزيز جهود مكافحة الفساد.

وفي سياق متصل بجهود هذه المؤسسات في مكافحة الفساد، تعمل بالشركة مع أمان على تعزيز نظام النزاهة الوطني، من خلال تعزيز دور الإعلام الفلسطيني في جهود مكافحة الفساد.

## المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن ... شراكة وحوار جاد ورقابة أكبر

لقد تم تتويج التعاون مع وزارة الداخلية الذي بدأ خلال العام 2013 بتأسيس المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن، بعد تجاوب وزارة الداخلية مع الأصوات المنادية بضرورة تعاون المؤسسة الأمنية مع المجتمع المدني؛ بهدف تعزيز منظومة النزاهة في عملها، ونشر المعلومات، وتقبُّل مبدأ المساءلة والرقابة الذي يعتبر خطوة مهمة نحو تعزيز العلاقة والحوار بين المجتمع المدني والمؤسسة الأمنية.

المنتدى الذي يضم في عضويته العديد من المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في حقول تتعلق بقطاع الأمن، وضع خطته السنوية المستندة إلى أهداف محددة واستراتيجية عمل تقوم على توحيد جهود الأعضاء، وتعزز الدور الرقابي لها على قطاع الأمن من جهة، وتعزز الشراكة والحوار البناء بين المؤسسة الأمنية والمواطن من جهة أخرى.

## **الهدف الاستراتيجي الثاني:** تفعيل دور الإعلام في وضع قضايا النزاهة ومكافحة الفساد على جدول أعمال المؤسسات ذات العلاقة

استكملت أمان عملها خلال العام 2014 في تفعيل دور الإعلام في رصد قضايا الفساد وإجراء التحقيقات الاستقصائية، وطلب المعلومات من المسؤولين عن إدارة الشأن العام، ومساءلتهم عن أدائهم في تقديم الخدمات العامة للمواطن الفلسطيني. وشملت تدخلات أمان محاور عدة، منها التشبيك مع المؤسسات الإعلامية الرسمية، وتنمية قدرات الإعلاميين والإعلاميات في إعداد التقارير الاستقصائية، وتبني مبادرات إعلامية، وتعزيز النزاهة والمعايير الأخلاقية في ممارسات العاملين ومسؤولي الإعلام الرسمي والناشرين.

وعلى صعيد التشبيك مع المؤسسات الإعلامية الرسمية، تم توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة الإذاعة والتلفزيون، شملت التعاون في تقديم الإسناد في سبل العمل، والاستثمار في الطاقات، وتوحيد الجهود من أجل المساهمة الفعالة في مكافحة الفساد.

### النجاح في تشكيل مجموعة صحفيين "مُنَقِّبين عن الفساد"

وعلى صعيد تنمية قدرات الإعلاميين والإعلاميات، قامت أمان بتنمية قدرات مجموعة من الصحافيات والصحافيين على أسس إجراء التحقيقات الاستقصائية، وتلا ذلك فوراً الإعلان عن فرص دعم ومساندة بعض التحقيقات، وفتح المجال أمام استقبال طلبات مقترحة من الراغبين/ات في ذلك ممن تلقوا تدريباً، ومن غيرهم أيضاً. واستقبلت أمان (42) مقترحاً؛ اختارت اللجنة المكلفة بالتقييم (22) فكرة تحقيق من بينها. وبعد إبلاغهم بالموافقة، قام (19) صحفياً/ة (10 من الضفة الغربية، و9 من قطاع غزة) بإنجاز تحقيقات تحت إشراف أمان ومتابعتها، وقد تميز أكثرها بالقوة والجرأة في طرح القضايا.

وتنوعت المواضيع التي عالجتها التحقيقات؛ وكثُرت ردود الفعل الغاضبة من الجهات الرسمية التي تمت مساءلتها. وعلى الرغم من ذلك، استطاعت معظمها حصد نجاحات ونتائج ملموسة؛ فكان للتحقيق الذي أجراه الصحافي حسن دوحان بعنوان "المياه المحلاة ... وصفة مؤكدة للسرطان وهشاشة العظام" بتاريخ 2014/11/12، والذي كشف فيه

سوء التنسيق والرقابة بين الجهات الرسمية، وتجاهل المشكلة من قبلهم لأسباب مجهولة، أثرٌ في صدور بيان توضيحي من قبل مصلحة المياه، مشيراً إلى ضرورة اتخاذ إجراءات أكثر تشدداً ورقابة للالتزام بشروط السلامة الصحية من قبل وزارة الصحة وسلطة المياه، وبخاصة أن هذه المياه، في معظمها، لا يتم تعقيمها (الكلورة) من قبل أصحاب محطات التحلية، إضافة إلى ضرورة التوعية الصحية والإرشادات اللازمة لتفادي التلوث.

أما وزارة الصحة، فبعد إعداد الصحافي مصطفى الدحدوح تحقيقاً بعنوان "أصباغ طعام فتاكة ... الرقابة غافلة ... والمواطنون ضحايا" بإشراف أمان، وضعت مخالفات على أصحاب المحلات التي تقوم باستخدام الأصباغ. وقال أحد أصحاب المطاعم إنه قد دفع مخالفة للوزارة (1500 شيكل)، وطالب الجهات الرسمية بمنع ذلك النوع من الأصباغ بدلاً من أن يقوموا بتغريمهم".

**تحقيق آخر للصحافية سمر الدريملي بعنوان "خلف البوابات الزرقاء .. فساد حي وإجراءات ميتة!!" يتمحور حول الأونروا، وقد أنجزته بإشراف أمان، تقول: "إن أكاديميين في جامعة بنيويورك ترجموه إلى اللغة الإنجليزية وناقشوه لمعرفة واقع الأونروا".**

### مؤسسات إعلامية تبنت برامج مساءلة دائمة في استراتيجية عملها

وعلى صعيد تبني الإعلام برامج خاصة تعالج موضوع الفساد في فلسطين؛ أثمرت الجهود بإعلان وكالة "معاً" عن إنتاج وبث برنامج أسبوعي متخصص بطرح ومناقشة قضايا الفساد، ويحلل التحقيقات الاستقصائية التي تنشر في وسائل الإعلام المختلفة. أما تلفزيون وطن، وبعد تعاونه السابق مع أمان الذي تمثل في إعداد وتقديم وبث ونشر حلقات مساءلة تلفزيونية؛ خلال العام 2014، استمر التلفزيون في إعداد وتقديم برنامج أسبوعي بعنوان "أشكي لمين"، تناول شكاوى المواطنين من الفساد التي لا تلقى آذاناً صاغية لها، إضافة إلى طرح إشكاليات تتعلق بعلاقة المواطن بالأجهزة الأمنية من الزاوية القانونية ومتابعة الشكاوى.

وخلال العام القادم، ستقوم أمان بتكثيف جهودها في العمل ضمن هذا القطاع، لاسيما بسبب حصوله على أدنى تقييم ضمن نتائج دراسة أعمدة النظام الوطني المُعدة خلال العام 2014؛ حيث ستكثف أمان جهودها في العمل بالشراكة مع المؤسسات الرسمية الإعلامية وكليات الإعلام في عدد من الجامعات، من أجل رفع قدرات الطلاب والطالبات، الإعلاميين والإعلاميات، نحو تبني نهج التقارير الاستقصائية والمساءلة عن أداء المؤسسات العامة؛ إضافة إلى تقديم الدعم الفني لتطوير بيئة عمل المؤسسات الإعلامية نحو مزيد من النزاهة والشفافية.

## الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز بيئة عمل هيئات الحكم المحلي لتكون مُحصنة ضد الفساد

استمرت أمان في تعاونها مع الهيئات المحلية؛ إيماناً منها بأهمية عملها في تقديم الخدمات للمواطنين بعدالة ونزاهة وشفافية، على اعتبار أن العلاقة بين الهيئات المحلية والمواطنين ليست مجرد علاقة تقوم على أساس مقدم الخدمة والمستفيد منها، بل هي علاقة تعاون وتشارك في الحكم وإدارة شؤونهم.

وخلال العام 2014، ومع الاستمرار في التعاون مع ثلاثين هيئة محلية سابقاً، وقعت أمان (6) مذكرات تفاهم وتعاون إضافية مع كل من بلدية البيرة، وعنبتا، وعزون، وكفر راعي، وحبلة، ومجلس محلي أبو ديس. وشملت محاور التعاون العمل على مواءمة مدونة السلوك العامة لتتناسب وتتلاءم والواقع الخدمي والمؤسساتي والقانوني لكل هيئة، وترجمة المدونة إلى إجراءات تطبيقية في حياة الهيئة والعاملين فيها، والتعاون في تنفيذ مبادرات شبابية هادفة إلى تعزيز مفهوم المساءلة المجتمعية، وتطوير قدرات مجموعة شبابية للعمل بالتشارك مع البلدية على تحسين مستوى الخدمات المقدمة، إضافة إلى إعداد دراسات تقييمية حول بيئة النزاهة في العمل البلدي.

اعتُبرت أمان بيت الخبرة في تعزيز بيئة عمل الهيئات المحلية لتكون محصنة ضد الفساد؛ حيث استقبلت عدداً من الطلبات لتقديم المساعدة الفنية من كل من بلدية حبلة، وعزون، وكفر راعي، من أجل تطوير الأنظمة وأدلة العمل. كما عملت أيضاً على إعداد دراسة تقييمية لبيئة النزاهة في بلدية البيرة، التي قدمت من خلالها مجموعة من التوصيات من أجل تعزيز عملها نحو المزيد من الشفافية والمساءلة والنزاهة، كما طلبت بلدية المغازي طباعة دليل خدمات الجمهور من أجل نشره للمواطنين.

**وعلى الصعيد الأول،** تم الانتهاء من مواءمة مدونة السلوك للبلديات والهيئات في كل من بيت لاهيا، ودير البلح، وكفر راعي، وعزون، وحبلة، ورام الله. وإضافة إلى استقبال أمان رسائل رسمية بتبني الهيئات المحلية للمدونات؛ فإنه رافقها عدد من التغيرات الإيجابية في العمل البلدي التي تدل على إرادة سياسية قوية لتبني قيم النزاهة في العمل. فعلى سبيل المثال، قامت البلديات المستهدفة باعتبار الالتزام بالمدونة أحد معايير التقييم السنوي للموظفين، كما أصدرت بلدية دير البلح قراراً بأهمية اطلاع الموظفين الجدد على المدونة وتوقيعها مرفقة بتوقيع عقود العمل، كما نفذت بلدية رام الله عدداً من اللقاءات العلنية لمناقشة قضايا محددة مع الجمهور، استمعت من خلالها لشكاواهم واستفساراتهم، كما نفذت بلدية حبلة استطلاع رأي استهدف مواطني البلدة حول أفضل وسيلة للتواصل مع البلدية، من أجل الالتزام بها، ونشر المعلومات المستمرة من خلالها.

### الإفصاح عن المعلومات مناعة ضد الفساد

**بلدية المغازي تقدم خدمات لأكثر من 20000 مواطن في قطاع غزة. وتعاني البلدية كمثيلتها في قطاع غزة من نقص شديد في الموارد، وضعف في القدرة على التحصيل المالي الذي من شأنه تطوير جودة الخدمات وتحسينها، ما جعلها في دائرة الاتهام بالتقصير من قبل المواطنين.**

**قامت البلدية بإبداء الرغبة في التوقيع على مدونة السلوك، وبناء عليه، قام ائتلاف أمان بتطوير مدونة سلوك تتواءم مع واقع بلدية المغازي، ومن ثم دربت المجلس البلدي والعاملين في المناصب القيادية بالبلدية على آليات عمل وتطبيق المدونة. وعلى أثر ذلك، طورت البلدية خارطة خدمات الجمهور؛ وهي عبارة عن كتيب يسّلم لكل مواطن يرغب في الحصول على أي خدمة من داخل البلدية، هذا إضافة إلى تنظيم جلسات عامة بشكل شهري داخل دواوين العائلات في مخيم المغازي، وذلك للاستماع لشكاوى المواطنين ومقترحاتهم.**

**وعلى الصعيد الثاني،** ومن أجل تعزيز مبادئ الحكم بالمشاركة وتحفيز استجابة البلديات لحاجات المواطنين، وإشاعة مفهوم المسؤولية المجتمعية؛ نفذت أمان مشروع "فتح عينك لخدمة أفضل"؛ إذ دعمت المجموعات الشبابية في مناطق أبو ديس، وعنبتا، والمغازي، وجباليا النزلة، ورفعت قدراتهم في العمل، بالشراكة مع الهيئات المحلية، على تحسين الخدمات المقدمة بالتركيز على الخدمات الحيوية كالمياه، والصرف الصحي، والنفايات. وعلى أثر تنفيذ المبادرات الشبابية، تحسنت جودة المياه التي تقدمها بلدية جباليا النزلة، وعملت بلدية المغازي على تحسين خدمة النظافة، من خلال تخصيص حاويات وضعت في أماكن يسهل على المواطنين الوصول إليها حفاظاً على النظافة، كما نفذت كل من بلدية عنبتا، ومجلس محلي أبو ديس، أول لقاء علني جمع المواطنين بالمجلس المحلي، لعرض إنجازات العمل منذ استلام المجلس المحلي، وعملت بلدية عنبتا على إنشاء موقع إلكتروني، ونشرت قرارات المجلس المحلي الأسبوعية، حتى يتمكن المواطن من الاطلاع عليها بيُسر، كما افتتحت بلدية بني سهلا مركز خدمات للجمهور.

وعلى ضوء الإنجازات سالفة الذكر، فإن أمان تفخر بمشاركة ما يزيد على عشرين هيئة محلية في تطوير مؤشر دولي أعدته منظمة الشفافية الدولية خاص بتقييم الشفافية في عمل الهيئات المحلية، من خلال فحصه، وتزويد أمان بتوصيات لتبنيه مستقبلاً. إذ أظهرت النتائج توفر الإرادة السياسية القوية لدى الهيئات المحلية نحو تبني مبادئ الشفافية وحق حصول المواطنين على المعلومات المتعلقة بها، من خلال تنفيذ جلسات استماع علنية، ونشر التقارير المالية والإدارية في وقتها وباستمرار، وإعداد دليل خدمات الجمهور، وإعداد الخطط الاستراتيجية بالتشارك مع المواطنين.

## مواطنو بلدة العبيدية على دراية بقضايا التخمين والأملاك

هي الأولى من نوعها؛ جلسة استماع علنية تعقدها بلدية العبيدية يوم السبت الثالث عشر من شهر كانون الأول العام 2014، جمعت مجلسها المحلي مع عدد كبير من ممثلي مجتمعها المحلي الذي لبّى دعوتها بهدف الحصول على المعلومات، والتأكد من سلامة أدائها ونزاهتها، وانسجام أعمالها مع مقتضيات مصلحتهم العامة.

## قضية التخمين والأملاك

هذه هي القضية التي اختارتها البلدية في محاولة لنشر المعلومات حول هذه الضريبة التي ترفد خزينتها بحوالي 250000 دينار سنوياً، تُجمع استناداً إلى أملاك مواطني البلدة التي تقع داخل حدود العبيدية.

وكان السيد سليمان العصا رئيس بلدية العبيدية قد قال "إن تحقيق الشفافية والمساءلة المجتمعية في العلاقة بين المجلس البلدي والمواطنين، أمر في غاية الأهمية، ويسهم في تعزيز بناء الدولة، ويحقق أهداف هيئات الحكم المحلي في الانفتاح على المواطن وتعزيز مستويات الرضا".

وركزت الجلسة على تحديد أملاك المواطنين، وأماكنها، ومعايير التخمين والأسعار، حتى لا يشعر المواطن بالظلم أو المحاباة أو الإجحاف. وتأكيداً على مبدأ الإفصاح؛ عُرضت الأحواض التخمينية لمواطني البلدة؛ سواء أكانوا المقيمين بها (حوالي 15000 نسمة) أم المقيمين في دولة الأردن الشقيقة (14000 نسمة)، كما نشرت هذه الأحواض على اللوحات الخاصة بالبلدية، وفي مكتبها بدولة الأردن أيضاً.

ونتيجة لهذه الجلسة، قرر المجلس المحلي العمل على استدامة هذه الجلسات العلنية، الأمر الذي يعزز من المشاركة المجتمعية، ويطور أدوات الحوار مع المواطنين الذين أعربوا عن شكرهم وامتنانهم للبلدية للقيام بمثل هذه الخطوة.

وكانت بلدية العبيدية قد وقعت مذكرة تفاهم وتعاون مع مؤسسة أمان خلال العام 2013؛ بهدف مأسسة العلاقة فيما بينهما نحو تعزيز منظومة مكافحة الفساد؛ إذ شاركت العبيدية وعدد من الهيئات المحلية الأخرى، في تجربة دولية لتعزيز شفافية العمل البلدي، من خلال فحص وتطبيق مؤشر دولي مطور من قبل منظمة الشفافية الدولية، حيث بينت نتائجه تمتع العبيدية بإرادة سياسية قوية نحو تعزيز مبادئ الشفافية، وحق حصول المواطنين على المعلومات المتعلقة بعملها.

كما تميز مشاركو بلدية العبيدية بالفعالية خلال التدريب الذي نفذه الائتلاف حول آليات الإفصاح عن المعلومات خلال شهر تشرين الأول العام الماضي.

## الهدف الاستراتيجي الرابع: بيئة عمل المؤسسات العامة تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره

خلال العام 2014؛ استكملت أمان عملها في تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة لتحصين بيئة عملها الداخلية ضد الفساد، مع التركيز على الوزارات والمؤسسات العامة الأكثر تواصلاً مع المواطن؛ مثل وزارات الداخلية، والتربية والتعليم، والشؤون الاجتماعية، ومجلس القضاء الأعلى ... الخ.

### مشاريع طلابية ضد الفساد

لأن بصلاحهم يصلح المجتمع، استمرت أمان في تعاونها مع وزارة التربية والتعليم شريكها الدائم والأساسي في غرس قيم النزاهة لدى الطلاب والطالبات، وذلك في إطار سعيها إلى تشجيع الناشئة في الانخراط في جهود مكافحة الفساد للعام الرابع على التوالي، حيث تميز هذا العام بمشاركة (26) مدرسة من قطاع غزة، إضافة إلى تنافس أكثر من (15) مدرسة توزعت على محافظات الضفة في تنفيذ "مشاريع طلابية ضد الفساد"، وتمثلت بإعداد مشاريع على شكل تقارير ركزت على مواضيع جدلية تهم المواطن الفلسطيني؛ مثل الإهمال والأخطاء الطبية، وغياب المساءلة والرقابة عليها.

### سياسات تُسرّع البت في قضايا الفساد

إيماناً بأن المماطلة بالمحاكم تؤثر سلباً على المواطنين والمعنيين بالإبلاغ عن جرائم الفساد، بحيث يشعرون بأن لا جدوى من ذلك بسبب المماطلة في محاسبة الفاسدين ومحاكمتهم، وبالتالي تُطوى قضاياهم وتُنسى عبر الوقت، فتصبح العدالة المتأخرة وكأنها عدالة ناقصة؛ أطلقت أمان خلال العام 2014 حملة ضغط ومناصرة بالتزامن مع اليوم العالمي لمكافحة الفساد تحت شعار "لا للإفلات من العقاب"، هدفت إلى تسريع إجراءات المحاكمة في قضايا الفساد، بهدف حشد جميع الطاقات والجهود لتشكيل رأي عام ضاغط باتجاه تبني سياسات وتشريعات لمكافحة الفساد.

**رئيس مجلس القضاء الأعلى يصدر تعليمات لمحكمتي الاستئناف والنقض باعتبار قضايا مكافحة الفساد من القضايا ذات الأولوية للنظر بها بالسرعة الممكنة**

**نتيجة لحملة الضغط والمناصرة التي أطلقتها أمان بتاريخ 26/9/2014 الهادفة للضغط على مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني لتسريع إجراءات محاسبة الفاسدين، من خلال تبني سياسات متوازنة تضمن إجراء محاكمة عادلة من جانب، وتمنع المماطلة في المدد الزمنية والإجراءات الشكلية التي تتيح الفرصة للإفلات من العقاب من جانب آخر؛ أصدر رئيس مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني خلال شهر تشرين الأول تعليمات لمحكمتي الاستئناف والنقض باعتبار قضايا مكافحة الفساد من القضايا ذات الأولوية للنظر بها بالسرعة الممكنة.**

**وتخللت الحملة مجموعة من الأنشطة الهادفة إلى حشد المجتمع الفلسطيني وزيادة وعيه وتشجيعه على ممارسه دوره في المساءلة المجتمعية، تمثلت بتصميم لوحات شوارع، وومضات إذاعية، وعقد لقاءات مع رئيس مجلس القضاء الأعلى.**

### تشكيل مجالس مستفيدين من أجل تزويد الخدمات بعدالة أكثر

عملت أمان استناداً إلى التقييمات التي تجريها وزارة الشؤون الاجتماعية لبرامجها، وتحديداً برنامج التحويلات النقدية، والتي تشير إلى ضعف التواصل ما بين الوزارة والمواطنين المستفيدين من مساعدات الوزارة، إلى إنشاء مجالس المستفيدين على مستوى محافظة نابلس: فروش بيت دجن، النصارية، العقربانية، عين شبلي، بيت حسن، ومحافظة قلقيلية: قلقيلية، عزون، حبلة، ومحافظة بيت لحم: مناطق أم سلمونة، المعصرة، جورة الشمعة؛ بهدف المساعدة في تقييم خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية من قبل المواطنين بنزاهة، إضافة إلى إيصال صوت المواطنين لصناع القرار من أجل تحسين الخدمات، والمساهمة في تغيير السياسات، حيث تم إطلاق مجالس المستفيدين رسمياً برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية خلال كانون الأول الماضي، وهي على موعد لتنفيذ عدة جلسات مساءلة للوزارة خلال العام القادم حول سياساتها، وبرنامج التحويلات النقدية الذي تنفذه.

# الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين أداء أمان تجاه تحقيق رسالتها

تُعنى دائرة الشؤون الإدارية والمالية في أمان بتوفير الدعم اللوجستي والتقني لجميع الدوائر والوحدات الأخرى في المؤسسة من مشاريع، وأبحاث، وبناء القدرات، لتمكينها من تنفيذ خطط عملها في الوقت المحدد، وبأقل التكاليف. وهي في الوقت ذاته، تمثل حلقة الوصل ضمن سلسة عمل متكاملة في المؤسسة، كما يقع على عاتقها توفير بيئة مريحة للعمل، إضافة إلى استقطاب الكفاءات والكوادر البشرية ،وضمان حصول كل منهم على حقه كاملاً، وإتاحة الفرص لتدريب وتطوير الكوادر البشرية والإدارية في مختلف الدوائر.

شهد العام 2014 الكثير من التغيرات على صعيد العمل بما يتلاءم مع الهيكلية الجديدة التي اعتمدها مجلس الإدارة، بهدف المضي في تنفيذ تطلعات أمان سالفة الذكر، المبنية على الإدارة بالنتائج، ما تطلب كذلك تنفيذ العديد من برامج تنمية القدرات للطاقم، ومراجعة دورية للأنظمة المالية والإدارية وإجراءات العمل.

## حجم القوى العاملة في أمان

بلغ عدد موظفي الائتلاف مع نهاية العام 2014 (27) موظفاً وموظفةً موزعين بين مكتبي رام والله (23 موظفاً/ة) وغزة (4 موظفين/ات). وعلى غرار السنوات الماضية، وإيماناً بمبدأ تكافؤ الفرص؛ فقد استجابت أمان لمتطلبات النوع الاجتماعي في التوظيف؛ إذ شكلت نسبة الموظفات 51% بالمائة مقارنة بنسبة 49% من الموظفين الذكور؛ أغلبهن يتولينّ المراكز القيادية في العمل (مديرات دوائر، أو وحدات، أو مسؤولات قطاعات). كما فتحت أمان أبوابها أمام خمسة متدربين/ات خلال العام الماضي من طلبة الجامعات الفلسطينية بتخصصات متنوعة؛ إذ ينسجم هذا العدد مع سياسة أمان في إتاحة الفرص، وإكساب المعارف والخبرات العملية في مجال مكافحة الفساد.

كما شهد العام 2014 استقالة (4) موظفين، من بينهم المديرة التنفيذية السيدة غادة الزغيّر، التي تفخر أمان بانتقالها للعمل مع منظمة الشفافية الدولية في برلين، لتترأس منصب مديرة دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## تنفيذ برامج تدريبية للطاقم وتبادل الخبرات مع الفروع الأخرى

ضمن خطتها السنوية والتزامها تجاه الموظفين بتطوير قدراتهم وأدائهم في مجال مكافحة الفساد؛ دأبت أمان خلال العام 2014 على تنفيذ برامج تدريبية وزيارات تبادلية لطاقمها، حيث كان من أهمها:

1. تدريب لمنسقي مشاريع وقطاعات عمل أمان حول كيفية التعامل مع وسائل الإعلام، حيث قام الزميل فضل سليمان مدير وحدة بناء القدرات والإعلام في أمان بتدريبهم على التعامل مع وسائل الإعلام وإجراء المقابلات الصحافية.
2. تنفيذ تدريب متقدم في اللغة الإنجليزية، حيث استهدف التدريب الموظفين الذين ليس لديهم القدرة الكافية في استخدام اللغة الإنجليزية وتوظيفها في مجال عملهم.
3. تنفيذ زيارة تبادلية إلى المغرب لزيارة الفرع المغربي للشفافية الدولية، حيث كان الهدف منها التعرف والاطلاع على الأدوات المستخدمة في عملية الرصد للأخبار وللأحداث المتخصصة في مواضيع الفساد ومكافحته. وشارك في الزيارة كل من الزميل رامي موسى منسق الدعم التقني، والزميلة صمود البرغوثي منسقة مرصد الفساد في وحدة البحث والتطوير، وكان الهدف منها الاستفادة من الخبرة المغربية في إنشاء مرصد فلسطيني لمكافحة الفساد على شاكلة مرصد الرشوة المغربي.
4. تنفيذ زيارة تبادلية للفريق اليمني لمكافحة الفساد؛ حيث تم عقد اللقاء في العاصمة الأردنية عمان بمشاركة الفرع اليمني وطاقم أمان، وكان الهدف نقل خبرة مؤسسة أمان وإفادتهم بالأدوات المستخدمة والأدوار في مكافحة الفساد.
5. تنفيذ تدريب للسلامة الأمنية للطاقم، عقد في مكتب أمان، بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية، وتم على ضوئه بلورة سياسة الأمن والسلامة لأمان. يذكر أن كافة أفراد الطاقم قد شارك في هذا التدريب.
6. عدد من الزيارات التبادلية الأخرى إلى دول مختلفة؛ بهدف تبادل المعارف والخبرات في مواضيع تخصصية في العمل.

## الاستثمار في الفضاء الإلكتروني للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المستهدفين

تسعى أمان باستمرار إلى تعزيز قدراتها في الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور الفلسطيني من أجل تعزيز منظومة قيم النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع، وتستخدم الوسائل كافة لتحقيق الغاية المنشودة مثل ورش العمل، والزيارات الميدانية، إضافة إلى الإعلانات والمنشورات. إلا أن العالم الإلكتروني لا يقل أهمية عن الوسائل سابقة الذكر، لأن من خلاله يمكن أن تصل رسائل المؤسسة ونشاطاتها إلى مئات آلاف المواطنين الفلسطينيين، إضافة إلى ملايين الأشخاص حول العالم، وبالتالي زيادة التأثير وعمل رأي عام ضاغط لمواجهة الفساد.

**الشعب الفلسطيني من الشعوب المتقدمة في استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، ولهذا استثمرت أمان في تعزيز قدراتها لاستخدام موقعها الإلكتروني الرسمي، إضافة إلى الصفحة الرسمية على موقع فيسبوك، حيث زاد عدد المشتركين على صفحة أمان على فيسبوك بمعدل ثلاثة أضعاف في العام 2014 مقارنة بالعام 2013؛ كما ارتفع عدد المشتركين إلى 26 ألف شخص ليصبح المجموع الكلي 35,400.**

**عام 2014** **26,300** مشترك جديد

**عام 2013** **8,400** مشترك جديد

**عام 2012** **700** مشترك جديد

الشكل (1): عدد المشتركين الجدد على صفحة أمان في كل عام

**كان هناك وصول كبير جداً للمعلومات التي تنشرها أمان على فيسبوك إلى المتابعين، وبخاصة الفلسطينيين، إذ شاهد أكثر من (3) ملايين شخص المعلومات المنشورة، وتفاعل (إعجاب، تعليق، نشر) مع هذه المعلومات أكثر من مائة ألف شخص.**

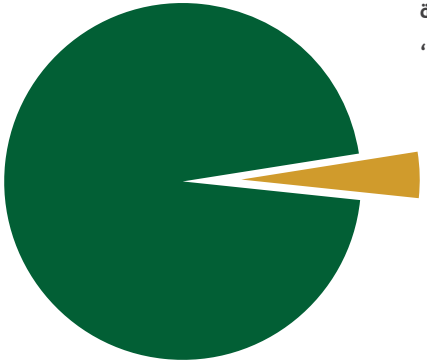

**مجموع التفاعلات مع رسائل أمان** **3,235,612**

**عدد الذين وصلت اليهم رسائل أمان** **111,873**

الشكل (2): وصول رسائل أمان إلى الناس من خلال فيسبوك

## حجم الزيارات لموقع أمان الإلكتروني

فيما يتعلق بالموقع الإلكتروني لأمان، فقد زار 300461 مواطناً/ة خلال العام؛ إذ تعتبر هذه النتيجة ضمن المتوسط للسنوات ما قبل 2013، ومنخفضة مع السنة الماضية. وترجح أمان السبب في ذلك إلى تفعيل شبكات التواصل الاجتماعي، وزيادة نشاطاتها خلال العام 2014، ما أدى بالزائرين والزائرات إلى التوجه إليها والاعتماد عليها بشكل كبير.

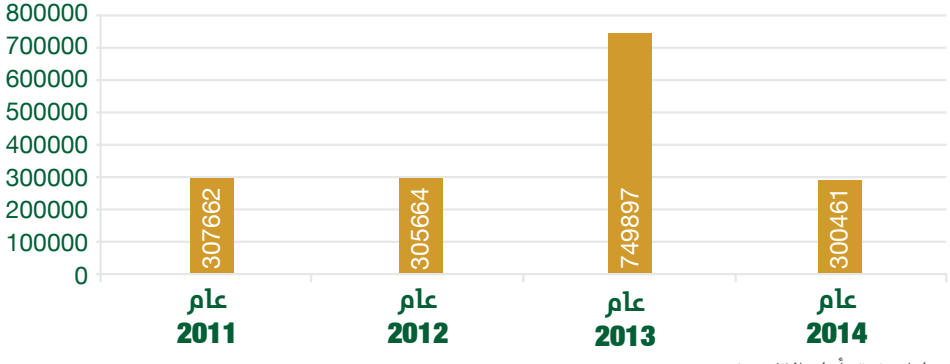


الشكل (3):عدد الزيارات لموقع أمان الإلكتروني

كما رفدت أمان مكتبتها الإلكترونية بعدد من الكتب والتقارير المحلية والدولية المتخصصة في موضوع الفساد ومكافحته. ونتيجة لاهتمام الجمهور الفلسطيني بهذه القضية، واعتباره مكتبة أمان مصدراً متخصصاً في جمع المعلومات حول هذا الموضوع، فقد زادت عدد الزيارات للمكتبة الإلكترونية لتصل إلى 72500 زيارة.

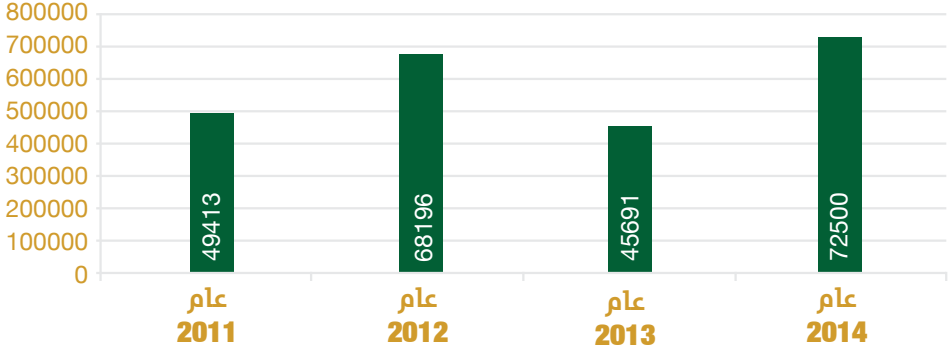


الشكل (3):عدد الزيارات للمكتبة الإلكترونية

# شكر خاص

يشكر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) أعضاءه كافة؛ لدعمهم المتواصل لبرامجه ونشاطاته، والشركاء والممولين المحليين والدوليين كافة، ويخص بالشكر ائتلاف ممولي البرنامج الرئيسي: حكومات النرويج، وهولندا، ولوكسمبورغ؛ لدعمهم المستمر، كما يشكر منظمة الشفافية، المجلس الثقافي البريطاني، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وختاماً، يسجل الائتلاف شكره لمنظمات العمل الأهلي، والمجموعات الشبابية التي نفذت مبادرات خلاقة لمكافحة الفساد، ولجميع المؤسسات الرسمية التي تعاونت مع أمان، ولشبكات العمل الفلسطينية والعربية، ولجميع الباحثين والمدربين والأكاديميين، وممثلي المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني لتعاونهم وتفاعلهم وإثرائهم لنشاطات الائتلاف على مدار العام.

## أعضاء مجلس إدارة أمان

| | |
|---|---|
| **محمد عبد القادر الحسيني** | رئيس مجلس الإدارة |
| **د. كمال العبد محمد الشرافي** | نائب الرئيس |
| **حنان داود محمد ريان** | أمين الصندوق |
| **د. نجوى شوكت أحمد إرشيد** | أمين السر |
| **د. حنان داود خليل عشراوي** | عضو مجلس |
| **عصام حسن حسين يونس** | عضو مجلس |
| **د. جورج حنا جورج جقمان** | عضو مجلس |
| **عزام أبو السعود** | عضو مجلس |
| **فيصل الشوا** | عضو مجلس |

## طاقم أمان

| | |
|---|---|
| **عصام حج حسين** | مدير المشاريع والبرامج والقائم بأعمال المدير التنفيذي |
| **محمد دمدوم** | مدير الشؤون المالية والإدارية |
| **لانا طواشة** | مديرة البرنامج الرئيسي ومنسقة القطاع العام |
| **عبير مصلح** | مديرة وحدة البحث والتطوير |
| **هامة زيدان** | مديرة مركز المناصرة والإرشاد القانوني |
| **شروق حجاوي** | مديرة مشروع تجاوب |
| **محمد أبو صلاح** | منسق ميداني لمشروع تجاوب |
| **وائل بعلوشة** | مدير مكتب غزة |
| **رامي موسى** | منسق الدعم التقني |
| **فضل سليمان** | مدير وحدة بناء القدرات والإعلام |
| **وائل الحاج محمد** | منسق مشروع |
| **لينا فلاح** | منسقة مشروع |
| **مروة أبو عودة** | منسقة ميدانية لمشروع تجاوب |
| **بلال البرغوثي** | مستشار قانوني – دوام جزئي |
| **فخر خلف** | محاسب |
| **بكر التركماني** | منسق قانوني وأبحاث |
| **لؤي جابر** | مساعد إداري AL AC |
| **سلام زهران** | منسقة شؤون الموظفين |
| **فيولا عطا الله** | منسقة قطاع الهيئات المحلية |
| **صمود البرغوثي** | مساعدة إدارية، وحدة البحث والتطوير |
| **منال كونة** | مساعد إدارية، البرامج والمشاريع |
| **هويدا أبو عيشة** | مساعدة إدارية، مشتريات |
| **أماني جمال** | موظفة استقبال، رام الله |
| **ولاء القواسمي** | موظفة استقبال، غزة |
| **فائدة دغرة** | موظفة خدمات، رام الله |

# الملاحق

الملحق رقم (1)
جدول سلسلة النتائج (النشاطات والمخرجات)

الملحق رقم (2)
إصدارات أمان للعام 2014

الملحق رقم (3)
القوائم المالية المدققة

# ملحق رقم(1): سلسة النتائج*

## **الهدف الاستراتيجي الأول:** زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

| النتيجة المتوسطة الأمد: 1.1 اهتمام الجمهور الفلسطيني في التبليغ ودعم جهود مكافحة الفساد. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 1.1.1. حملة توعية منفذة للمجتمع المحلي حول آليات وضرورة التبليغ عن الفساد. | 1.1.1.1 تنفيذ خمس حملات عبر الراديو لتحفيز المواطنين للتبليغ عن حالات الفساد التي يتعرضون لها او يشهدوها. | تم | لم تستكمل زيارات غزة بسبب العدوان على قطاع غزة. |
| | 1.1.1.2 تنفيذ 24 زيارة ميدانية للمناطق المهمشة لرفع وعي المواطنين فيما يخص نزاهة وشفافية الخدمات العامة المقدمة لهم وآليات الرقابة عليها والتبليغ عن حالات فساد يشهدوها. | تم تنفيذ 21 زيارة ميدانية. | |
| | 1.1.1.3 توفير خط ارشاد قانوني للمبلغين وضحايا الفساد المجاني. | تم | |
| | 1.1.1.4 اصدار مواد توعوية لتشجيع التبليغ عن الفساد وأهمية الانخراط في مواجهته. | تم | |
| 1.1.2 مجموعات ومبادرات نزاهة للطلاب في المجتمع المحلي والجامعات الفلسطينية مُشكلة. | 1.1.2.1 تنظيم ثمانية زيارات ميدانية تحفيزية لطلبة الجامعات الفلسطينية. | تم | |
| | 1.1.2.2 تطوير إجراءات ومنهجية عمل المجموعات الطلابية وتنفيذ المبادرات. | تنفيذ 12 اجتماع شمل الثلاث قطاعات. | |
| | 1.1.2.3 توفير مساندة فنية ومادية(لقاءات توعوية لمجموعات النزاهة ودعم 3 مبادرات). | تم | |
| | 1.1.2.4 متابعة وتقييم تنفيذ المبادرات. | تم | |
| | 1.1.2.5 تنظيم 3 إجتماعات قطاعية للقطاعات الثلاث . | | |
| 1.1.3 مجموعة نسوية فلسطينية تضم قياديات في القطاع الأكاديمي والاهلي والعام تساهم في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد. | 1.1.2.6 تنفيذ تدريب للمجموعة النسوية حول مفاهيم وآليات مكافحة الفساد. | تم | |
| | 1.1.2.7. الخروج بخطة للضغط والمناصرة في مكافحة الفساد حول قضايا تتعلق باشكال فساد تستهدف المرأة. | تم | |
| 1.1.4 لجان محلية فاعلة في المجتمعات المهمشة. | 1.1.2.8 تشكيل لجان محلية في المناطق المهمشة "فروش بيت دجن، أم سلمونة، قلقيلية، عزون، حبلة، المغراقة- غزة". | تم تشكيل اللجان في المناطق المستهدفة مكونة من متطوعين ومتطوعات وممثلي المؤسسات القاعدية. | |
| | 1.1.2.9 تدريب اللجان المحلية على المساءلة الإجتماعية وتنظيم جلسات الإستماع والمساءلة. | تم | |

* ترقيم المخرجات والأنشطة كما وردت في الخطة الاستراتيجية لأمان 2013-2016.

| النتيجة المتوسطة الامد: 1.1 اهتمام الجمهور الفلسطيني في التبليغ ودعم جهود مكافحة الفساد. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| | 1.1.2.10 تقديم الاسناد للجان لتنفيذ جلسات إستماع مع صناع القرار. | تم | |
| | 1.1.2.11 تصميم وتنفيذ حملات ضغط ومناصرة تتعلق بنزاهة وشفافية الخدمات المقدمة في المناطق المهمشة و لتعزيز المساءلة الإجتماعية. | تم تنفيذ حملة ضغط ومناصرة بالتعاون مع كل لجنة. | |
| 1.1.3 مواد مساندة ومناهج تعليمية ذات علاقة بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة تقدم لطلاب المدارس والجامعات الفلسطينية . | 1.1.3.1 تطوير ومراجعة المساق الجامعي (النزاهة والشفافية في مواجهة الفساد) و تنفيذ ورش عمل للاكاديميين حول المساق. | تم | |
| | 1.1.3.2 تنفيذ 6 دورات تدريبية ومساندة المعلمين على تقديم المواد المساندة المعدة. | تم تنفيذ تدريب مدربين لمشرفي المدارس في عدد من الضفة وغزة. | |
| | 1.1.3.3 متابعة وإشراف لمدارس محددة. | تم تنفيذ 6 دورات تدريبية بالتعاون مع مشرفي التربية والتعليم استهدفت 200 معلم ومعلمة في 200 مدرسة في الضفة الغربية وتم اعداد مناهج تعليمية مساندة لمعلمي طلاب الصف التاسع لمساعدتهم على تنفيذ مشاريع طلابية ضد الفساد. | |
| | 1.1.3.4 تنظيم حفل لتكريم الفائزين بمسابقة مشاريع طلابية ضد الفساد (تكريم 3 مبادرات فائزة في الاحتفال). | تم عقد احتفال في الضفة وغزة لتكريم افضل 3 مبادرات فائزة من المدارس المستهدفة. | |
| | 1.1.3.5 توفير الدعم المادي والتقني للمخيمات الصيفية لتقديم مناهج ذات علاقة بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد. | تم عقد تدريب لمدة يومين لمشرفي المخيمات الصيفية في الضفة الغربية وغزة بهدف بناء قدراتهم حول ادارة زوايا النزاهة في المخيمات الصيفية، اضافة الى توفير دليل استرشادي " إلعبو بنزاهة" للمساهمة في تعزيز ثقافة النزاهة من خلال اللعب. | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 1.2 التزام الدولة في حماية المبلغين عن الفساد. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 1.2.1 حملة منفذة لإقرار وتفعيل تشريعات مهنية لحماية المبلغين عن الفساد. | 1.2.1.1 تنظيم ائتلاف حملة لإقرار وتفعيل تشريعات لحماية المبلغين عن الفساد. | تم اعداد تقرير لمراجعة القانون اولا وفحص معززات الابلاغ عن الفساد قبل الشروع بالحملة. | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 1.3 تدعيم مصداقية ودور مـؤسـسـات المجتمع المدني في تعزيز نظام النزاهة الوطني. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 1.3.1 مشاريع مرتبطة في التوعية مقدمة من مؤسسات مجتمع مدني شريكة. | 1.3.1.1 تنفيذ لقائين توعويين للمؤسسات الشريكة لأمان لتنفيذ مشاريع توعوية حول اشكال فساد او قضية معينة. | تم | |
| | 1.3.1.2 متابعة عملية تصميم المشاريع التي ستنفذ من قبل المؤسسات. | تم | |
| | 1.3.1.3 متابعة وإشراف فني وإداري ومالي على عملية تنفيذ المشاريع. | تم | |
| | 1.3.1.4 تقييم عملية تنفيذ المشاريع. | تم | |
| | 1.3.1.5 الاشراف على تنفيذ مشاريع توعوية من قبل 16مؤسسة شريكة (2013-2014). | تم | |
| | 1.3.1.6 مراجعة وتطوير آليات اعتماد واختيار 10مؤسسات شريكة (2014-2015). | تم | |
| | 1.3.1.7 تنفيذ ورش توعوية للمؤسسات المعتمدة (عدد 2/ ضفة وغزة). | تم | |
| | 1.3.1.8 ومتابعة وإشراف فني وإداري ومالي على عملية تنفيذ المشاريع (زيارات ميدانية 2014-2015). | تم | |
| 1.3.3 ممثلي وموظفي مـؤسسات المجـتـمـع المـدني مـدربـون في قضايا مرتبطة بقيم الـنـزاهـة ومكـــافـحـة الفساد. | 1.3.3.1 تدريب لمؤسسات المجتمع المدني حول تحليل نتائج استطلاعات الرأي وتنفيذ حملات الضغط والمناصرة بناء على التحليل. | تم | |
| | 1.3.3.2 تنفيذ دورتين تدريبيتين لمؤسسات المجتمع المدني حول الرقابة على الخدمات العامة (واحدة بالضفة واخرى بغزة). | تم | |
| | 1.3.3.3 تنفيذ دورتين تدريبيتين حول المناصرة وحدة بالضفة واخرى بغزة. | تم | |
| | 1.3.3.4 تنفيذ دورتين تدريبيتين حول مهارات عقد جلسات الاستماع (واحدة بالضفة واخرى بغزة). | تم | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 1.3 تدعيم مصداقية ودور مـؤسسـات المجتمع المدني في تعزيز نظام النزاهة الوطني. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 1.3.4 قدرات المجتمع المدني في الرقابة على المؤسسات الرئيسية المقدمة للخدمات الإنسانية مبنية. | 1.3.4.1 عقد 6 ورش عمل او جلسات استماع حول قضايا محددة ، يحددها مركز المناصرة بناء على الشكاوى الواردة او بعض القضايا العامة. | تم تنفيذ 11 جلسة استماع. | |
| | 1.3.4.2 تنفيذ حملة في غزة حول الاجراءات ومعايير الاختيار المرتبطة ببرامج اعادة الاعمار. | تم | |
| | 1.3.4.3 تنفيذ حملة في غزة (منشورات) حول اعادة الاعمار. | تم | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 1.4 تعزيز دور القطاع الخاص والشركات المساهمة العامة لتطبيق قواعد حوكمة الشركات | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 1.4.1 العاملون في الشركات المساهمة العامة وإدارتها على وعي وقدرة لتطبيق مدونة قواعد الحوكمة. | 1.4.1.1 اطلاق حملات توعوية استنادا لنتائج المؤشر ومعرفة التحديات والاشكاليات. | لم يتم | تم تأجيل اطلاق الحملة الى عام 2015 بعد قيام هيئة سوق رأس المال بتأجيل بدء تنفيذ استخدام المؤشر. |
| | 1.4.1.2 عقد ورش عمل حول تطبيق مدونة حوكمة الشركات. | تم تنفيذ تدريب في غزة يهدف الى تمكين شركات المساهمة العامة على تحليل انعكاس معايير الحوكمة في التقارير المالية والإدارية. | |

**الهدف الاستراتيجي الثاني:** تفعيل دور الاعلام في وضع قضايا النزاهة ومكافحة الفساد على جدول اعمال المؤسسات ذات العلاقة (نقابة، وزارة، هيئة محلية، مؤسسة أهلية هيئة مكافحة الفساد، مكتب رئيس الوزراء، مؤسسات القطاع الخاصة، الشركات المساهمة العامة....).

| النتيجة المتوسطة الأمد: 2.1 وسائل الاعلام والصحفيون يتبنوا برامج ويعدوا تقارير استقصائية مرتبطة في مكافحة الفساد. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 2.1.1 مبادرات اعلامية لمؤسسات اعلامية وإعلاميين يتم دعمها. | 2.1.2.1 تقديم جائزة النزاهة للاعلام. | تم | |
| | 2.1.2.2 تمويل ثلاث مبادرات استقصائية إعلامية لمؤسسات وإعلاميين. | تم | |
| | 2.1.2.3 تقديم الدعم والتوجيه التقني(لقاء توعوي للاعلاميين لتنفيذ المبادرات). | تم | |
| 2.1.2 قدرات الإعلاميين مبنية في مجال إعداد تقارير استقصائية مرتبطة بمكافحة الفساد. | 2.1.3.1 تنفيذ دورتين تدريبيتين حول الصحافة الاستقصائية لاعلاميين واعلاميات. | تم | |
| 2.1.3 برامج اعلامية لمساءلة المسئولين منفذة. | 2.1.3.1 رعاية مجموعة حلقات ضمن برامج مساءلة اذاعية. | تم | |

| النتيجة المتوسطة الأمد: 2.1 وسائل الاعلام والصحفيون يتبنوا برامج ويعدوا تقارير استقصائية مرتبطة في مكافحة الفساد. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 2.1.4 قدرات قيادات مؤسسات إعلامية مبنية حول سبل استثمار الاعلام في المعركة ضد الفساد. | 2.1.4.1 تنظيم 4 جلسات حوار حول دور وأهمية الإعلام في مكافحة الفساد وكركيزة لبناء نظام النزاهة. | تم | |
| | 2.1.4.3 تنفيذ دورة تدريبية واحدة للمؤسسات الاعلامية حول الصحافة الاستقصائية. | تم | |

| النتيجة المتوسطة الأمد: 2.2 تبني تشريعات لحماية حق المواطنين والإعلام في التعبير عن الرأي. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 2.2.1 قدرات نقابة الصحفيين مبينة في مجال المناصرة على التشريعات ذات العلاقة. | 2.2.1.1 تنظيم علاقة الشراكة مع نقابة الصحفيين. | تم | تم تأجيل التدريب الى ما بعد توقيع مذكرة تفاهم وتعاون شاملة مع نقابة الصحفيين (بداية 2015). |
| | 2.2.1.2 تنفيذ تدريب عدد 2 حول حماية حقوق الصحفيين للضفة وغزة واعداد دليل تدريبي حول حماية حقوق الصحفيين. | لم يتم | |
| 2.2.2. حملات مناصرة منفذة حول بنود من قانون العقوبات التي تمنع المواطنين والإعلام من التعبير بحرية. | 2.2.2.1 تنظيم ائتلاف خاص بالتنسيق مع نقابة الصحفيين. | لم يتم | ارتبط النشاط بحملة اقليمية بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية وفروع عربية، وتم تأجيلها لعام 2015. |
| | 2.2.2.2 تصميم وتنفيذ حملة حول بنود من قانون العقوبات التي تمنع المواطنين والإعلام من التعبير بحرية. | | |

| النتيجة المتوسطة الأمد: 2.3 ممارسات الناشرين على الشبكة العنكبوتية الحالية تلتزم بمعايير اخلاقية ومهنية متفق عليها. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 2.3.1 مدونة سلوك لناشري صحافة الإنترنت معدة ومعممة على الناشرين الصحفيين. | 2.3.1.1 اعداد مدونة سلوك للناشرين وتعميمها. | تم | |
| 2.3.2. ملتقيات دورية للناشطين في الشبكة العنكبوتية منفذة. | 2.3.2.1 عقد ثمانية ورش عمل خاصة في الضفة وغزة. | نفذ | |

**الهدف الاستراتيجي الثالث:** بيئة عمل هيئات الحكم المحلي تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره.

| النتيجة المتوسطة الأمد: 3.1 تفعيل مبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل الهيئات المحلية. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 3.1.1 المساندة مقدمة للهيئات المحلية المستهدفة في نشر تقاريرها. | 3.1.1.1 تنظيم جلسة عمل واحدة ولقاءات مع موظفي الهيئات المحلية حول عملية اعداد التقارير واهمية نشرها باستمرار. | تم | |
| 3.1.3. نظام الإفصاح عن المعلومات متبنى من قبل الهيئات المحلية. | 3.1.3.1 إعداد نظام للإفصاح عن المعلومات في الهيئات المحلية. | تم اعداد دليل استرشادي حول الافصاح عن المعلومات، تضارب المصالح وتلقي الهدايا وتنفيذ تدريبين حوله. | |
| | 3.1.3.2 تدريب موظفي الهيئات المحلية على النظام. | تم | |
| 3.1.4 مؤشر شفافية العمل في البلديات مطبق في عدد من الهيئات المحلية. | 3.1.4.1 تطوير منهجية مؤشر شفافية العمل في البلديات. | تم | |
| | 3.1.4.2 اختيار عدد من البلديات وابرام اتفاقية تعاون مع لتطبيق المؤشر. | تم التعاون مع 22 بلدية موزعين بين الضفة وغزة. | |
| | 3.1.4.3 تنفيذ المؤشر. | تم | |
| | 3.1.4.4 تنفيذ حملات توعوية بنتائج المؤشر وتنمية قدرات العاملين في البلدية حولها. | تم | |
| | 3.1.4.5 تنفيذ حملة ضغط على الاطراف ذات العلاقة لتبني التوصيات. | تم | |
| 3.1.5 دراسة نظام النزاهة الوطني في الهيئات المحلية تم اعدادها واطلاقها. | 3.1.5.1 اعداد الدراسة. | تم اعداد دراسة بيئة النزاهة في بلدية البيرة. | |
| | 3.1.5.2 تنفيذ توصيات الدراسة بالتعاون مع البلدية المستهدفة. | تم خلال 2015. | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 3.2 أعضاء المجالس والموظفين ملتزمون في مدونة سلوك. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 3.2.1 مدونة سلوك معدة ومعممة على اعضاء المجلس والموظفين في الهيئات المحلية. | 3.2.1.1 إعداد خمس مدونات سلوك للهيئات المحلية. | تم أقلمة مدونة السلوك لواقع وحاجة خمس هيئات محلية موزعين بين الضفة وغزة. | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 3.3 تفعيل مفهوم المسؤولية المجتمعية في عمل الهيئات المحلية. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 3.3.1 مجموعات شبابية مشكلة للعمل مع الهيئات المحلية لتحسين الخدمات المقدمة. | 3.3.1.1 تشكيل اربع فرق شبابية في الضفة وغزة. | تم | |
| | 3.3.1.2 تنفيذ اربع تدريبات حول منظومة مكافحة الفساد، المسؤولية المجتمعية، ادوات جمع المعلومات استهدفت المجموعات الاربعة. | تم | |
| | 3.3.1.3 عقد اربع ورش عمل حول تحليل المعلومات وادوات الضغط والمناصرة لرفع وعي وتنمية قدرات المجموعات الشبابية حول مفاهيم مكافحة الفساد، آليات تشكيل الفرق، تصميم بطاقات رأي المواطنين، آلية جمع المعلومات واراء المواطنين حول الخدمات المقدمة. | تم | |
| | 3.3.1.4 تصميم وتنفيذ ثلاث مبادرات وثلاث حملات مناصرة من قبل الفرق الشابية تستهدف هيئاتهم المحلية. | تم | |

**الهدف الاستراتيجي الرابع:** بيئة عمل المؤسسات العامة تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره.

| النتيجة المتوسطة الأمد: 4.1 اجراءات وطواقم محصنة ضد الفساد. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 4.1.1 موظفو المؤسسات العامة المستهدفة لديهم الوعي والمعرفة والدافعية للإبلاغ عن الفساد ومكافحته. | 4.1.1.1 اعداد ثلاث تقارير حول مناعة نظام النزاهة في هذه المؤسسات العامة. | تم اعداد 3 تقارير حول:<br>- النزاهة والشفافية والمساءلة في التعاقد المؤقت مع الخبراء والمستشارين على الصعيد الحكومي.<br>- بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات العاملة في القدس: وزارة شؤون القدس ومحافظة القدس دراسة حالة"<br>- النزاهة والشفافية في عملية اعادة الاعمار. | |
| | 4.1.1.2. عقد ثلاث ورش بناء على نتائج وتوصيات التقارير. | تم | |
| | 4.1.1.3 طباعة ونشر التقارير. | تم طباعة ونشر التقارير. | |
| | 4.1.1.4 تطوير آليات ومعايير منح جوائز النزاهة والاعلان عنها للعاملين في القطاع العام. | تم | |
| | 4.1.1.5 عقد احتفال الشفافية السنوي لتكريم المبلغين عن الفساد. | تم | |
| | 4.1.1.6 اعداد مبادئ عامة لمدونة سلوك المؤسسة الامنية. | تم | |
| 4.1.2 مدونات سلوك للمؤسسات العامة المعنية معدة ومعممة. | 4.1.2.1. تقديم الدعم الفني لهذه لوزارة الشؤون الاجتماعية لأقلمة مدونة سلوك بناء على خصوصية عملها. | تم اعداد دليل مبادئ توجيهية لمدونة سلوك الوظيفة العامة خاص بوزارة الشؤون الاجتماعية. | |
| | 4.1.2.2. تنظيم ورش عمل عدد 2 للعاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية لمناقشة دليل مبادئ توجيهية لمدونة سلوك الوظيفة العامة. | تم | |
| | 4.1.2.3 تقديم الاسناد للوزارة حول سبل الرقابة على خطط العمل المعدة من قبلها للالتزام بالمدونة من خلال عقد دورة تدريبية. | تم | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 4.1 اجراءات وطواقم محصنة ضد الفساد. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 4.1.4 وزارة الشـؤون الاجتماعية اكثر قدرةً والتزاماً بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في تقديم الخدمات للجمهور. | 4.1.4.1 تقديم الدعم الفني والتقني لوزارة الشؤون الاجتماعية لموائمة دليل منع الفساد في العمليات الانسانية وتنمية قدرات العاملين لتطبيقه والالتزام به. | تم | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 4.2 تفعيل نظم المسائلة والشفافية في المؤسسات التنفيذية غير الوزارية. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 4.2.1. تقارير ودراسات دورية حول وضع نظم المساءلة ومبادئ الشفافية في المؤسسات العامة غير الوزارية معدة ومعممة. | 4.2.1.1. اعداد تقرير حول الالتزام بالنزاهة والشفافية والمساءلة بعمل واجراءات وزارة الشؤون الاجتماعية. | تم اعداد المسودة الاولى من تقرير حول بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في برنامج التحويلات النقدية لوزارة الشؤون الاجتماعية. | |
| | 4.2.1.2. تعميم ونشر الدراسات والتقارير. | تم | |
| | 4.2.1.3 اعداد تقارير استقصائية حول شكاوى وردت لمركز المناصرة والارشاد القانوني:<br>1. التحويلات الطبية.<br>2. هيئة البترول غزة. | تم | |
| | 4.2.1.4 اعداد تقرير وصفي تحليلي حول" بيئة النزاهة والشفافية في عمل هيئة المدن الصناعية". | تم | |
| | 4.2.1.5.عقد ورشة عمل لمناقشة مسودة التقرير. | تم | |
| | 4.2.1.6 طباعة ونشر التقرير. | تم | |
| | 4.2.1.7. متابعة نتائج التقارير وتوصياتها مع الاطراف ذات العلاقة. | تم | |
| | 4.2.1.8 اعداد تقرير حول الاستقلال الإداري والمالي في المؤسسات العامة غير الوزارية. | تم | |
| | 4.2.1.9 عقد ورشة لمناقشة التقرير. | تم | |
| | 4.2.5.7 طباعة ونشر التقرير. | تم | |
| | 4.2.5.8 الاشراف على اعداد تقرير اقليمي حول الفساد السياسي في 6 دول عربية. | تم | |
| | 4.2.5.9 اطلاق التقرير الاقليمي حول الفساد السياسي (يشمل طباعته واطلاقه). | تم | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 4.2 تفعيل نظم المسائلة والشفافية في المؤسسات التنفيذية غير الوزارية. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 4.2.2. حملات ضغط ومناصرة منفذة. | 4.2.2.1 تنفيذ حملة ضغط ومناصرة بناء على نتائج التقارير سالفة الذكر. | تم | |
| | 4.2.2.2 تنفيذ نشاطات ضغط ومناصرة وتوعية بناء على نتائج التقرير الاقليمي حول الفساد السياسي. | تم | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 4.3 ضمان شفافية الموازنة العامة. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 4.2.3. أنشطة الفريق الأهلي لشفافية الموازنة وإعداد موازنة المواطن يتم رعايتها. | 4.2.1.1 عقد 6 اجتماعات للفريق لمتابعة خطة عمله. | تم | لم يتم تزويد مشروع الموازنة للفريق من قبل وزارة المالية. |
| | 4.2.1.2عقد ثلاث اجتماعات مع الوزارات المستهدفة. | لم يتم | |
| | 4.2.1.3 تنفيذ دورة تدريبية لرفع قدرات الفريق الاهلي في تحليل والرقابة على الموازنة العامة. | تم | |
| 4.3.1 جلسة مساءلة لوزير المالية منفذة. | 4.3.1.1 اعداد ورقة تحليلية حول ميزانية 2013. | تم | بسبب رفض وزارة المالية المشاركة. |
| | 4.3.1.2 اعداد ورقة موقف حول مشروع موازنة 2014. | تم | |
| | 4.3.1.3 جلسة مساءلة لوزير المالية. | لم يتم ولكن بدون مشاركة وزارة المالية | |
| 4.3.2. تقرير سنوي حول مؤشر شفافية الموازنة معد ومعمم. | 4.3.2.1 الاشتراك في المسح الدولي الخاص ب BUDGETTRAKER (تعقب شفافية الموازنة). | تم | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 4.4 ضمان شفافية سياسة التعيين في المؤسسات العامة. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 4.4.1. جلسة استماع منفذة لمسؤول ديوان الموظفين العام. | 4.4.4.1.1 إعداد تقرير ودراسة حول سياسة التعيينات في المؤسسات العامة . | تم اعداد المسودة الاولى من التقرير. | |
| | 4.4.4.1.2عقد جلسة مساءلة حول نتائج التقرير. | سيتم بعد الانتهاء من الاعداد. | |
| | 4.4.4.1.3 اعداد تقرير حول التعينات والترقيات في المؤسسة الامنية. | تم | |

| النتيجة المتوسطة الأمد: 4.5 تبني تشريعات رادعة لجرائم الفساد. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 4.4.2 مقترحات التشريعات المتعلقة في جرائم الموظف العام ذات العلاقة في الرشوة والاختلاس واستغلال الوظيفة معدة ومقدمة للمعنيين. | 4.4.2.1 إعداد دراسة تقييمية حول التشريعات المتعلقة بجرائم الموظف العام. | تم اعداد مسودة دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة حول جرائم الفساد بين اشكالية النص والتطبيق العملي اشتملت على تعديلات مقترحه. | |
| | 4.4.2.2 صياغة مقترحة لتعديل التشريعات او استحداثها. | تم | |
| | 4.4.2.3. تنفيذ حملة ضغط لتبني التعديلات. | تم | |
| 4.5.1 دراسة نظام الوطني للنزاهة 2013 معدة ومعممة. | 4.5.1.1 عقد ورش عمل متخصصة حول نتائج الدراسة (1 في الضفة- و 2 غزة (عدد 3). | تم | تأجل اطلاق الدراسة للربع الاول من 2015 لارتباطه بالانتهاء من اعداد كافة الدراسات في الدول العربية المشاركة.<br>البدء بتنفيذ النشاطات عام 2015 لارتباطه بالنقطة سالفة الذكر. |
| | 4.5.1.2 عرض نتائج الدراسة مع ممثلي كافة القطاعات المستهدفة في الدراسة. | لم يتم | |
| | 4.5.1.3 تنفيذ نشاطات ضغط ومناصرة مبنية على نتائج الدراسة لتبني تشريعات تحد من الخلل في منظومة مكافحة الفساد. | لم يتم | |

| النتيجة المتوسطة الأمد: 4.6 توفير معلومات حول حجم الفساد وآليات مكافحته لصناع القرار. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 4.6.1 تقرير الفساد السنوي معد ومعمم ويقدم توصيات وآليات لسد الضعف والفجوات في مناعة نظام النزاهة الوطني في المؤسسات العامة. | 4.6.1.1 اعداد تقرير الفساد السنوي السادس ومكافحته-فلسطين 2013، بناء على مقياس النزاهة الفلسطيني ومناقشة مسوداته مع الفريق الاستشاري للتقرير. | تم | |
| | 4.6.1.2 إطلاق التقرير ونقاشه خلال مؤتمر سنوي. | تم اطلاقه في مؤتمر امان السنوي 2014. | |
| | 4.6.1.3 تطوير خطة تدخل بناء على نتائج التقرير. | تم صياغة خطة تدخل بارسال رسائل لرئيس الوزراء ورئيس مجلس القضاء الاعلى، وتم اعداد تقارير خلال السنة بقضايا كانت نتاج تقرير الفساد. | |
| | 4.6.1.4 إطلاق حملات ضغط ومناصرة بناء على نتائج تقرير الفساد السنوي. | | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 4.6 توفير معلومات حول حجم الفساد وآليات مكافحته لصناع القرار. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| | 4.6.1.5 تنفيذ استطلاعات رأي عامة وخاصة حول الفساد في فلسطين. | تم تنفيذ استطلاع رأي وتم توظيف النتائج لصالح تقرير الفساد السنوي 2014. | |
| | 4.6.1.6 اعداد التقرير السنوي التحليلي لمركز المناصرة والارشاد القانوني. | تم | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 4.7 تقرير حول الإفلات من جرائم الفساد معد ومنشور. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 4.7.1 تقرير حول الإفلات من جرائم الفساد معد ومنشور. | 4.7.1.1 اعداد تقرير حول واقع الفجوات والتحديات التي تتيح الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم الفساد. | تم | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 4.8 دراسات تقييمة حول جهود مكافحة الفساد الرسمية معدة ومنشورة وتقدم توصيات وآليات لسد الضعف والفجوات في هذه الجهود. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 4.8.1 دراسات تقييمة حول جهود مكافحة الفساد الرسمية معدة ومنشورة وتقدم توصيات وآليات لسد الضعف والفجوات في هذه الجهود. | 4.8.1.1 اعداد تقرير وصفي تحليلي حول" ادارة السجلات العامة وحق الجمهور في الوصول اليها". | تم | |
| | 4.8.1.2عقد ورشة عمل مع الاطراف ذات العلاقة لمناقشة مسودة التقرير. | تم | |
| | 4.8.1.3 طباعة التقرير وتعميمه ونشره. | تم | |
| | 4.8.1.5 اعداد ورقة بحثية حول: واقع المساءلة في عمل كبار المسؤولين في الوظيفة العامة. | تم | |
| | 4.8.1.6عقد ورشة عمل مع الاطراف ذات العلاقة لمناقشة مسودة التقرير. | تم | |
| | 4.8.1.7 طباعة التقرير وتعميمه ونشره. | تم | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 4.8 دراسات تقييمة حول جهود مكافحة الفساد الرسمية معدة ومنشورة وتقدم توصيات وآليات لسد الضعف والفجوات في هذه الجهود. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| | 4.8.1.8 اعداد تقرير وصفي تحليلي حول " بيئة النزاهة والشفافية في عطاءات وزارة الاشغال العامة والاسكان". | تم | |
| | 4.8.1.9عقد ورشة عمل مع الاطراف ذات العلاقة لمناقشة مسودة التقرير. | تم | |
| | 4.8.1.10 طباعة التقرير وتعميمه ونشره. | تم | |

| النتيجة المتوسطة الامد: 4.9 مجالس مستفيدين من خدمات الشؤون الإجتماعية مشكلة وفاعلة. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| 4.9.1 ثلاث مجالس مستفيدين فعالة في عملية الرقابة والشفافية والتخطيط في خدمات الشؤون الإجتماعية. | 4.9.1.1 تحديد شروط عضوية مجالس المستفيدين وتشكيلها. | تم تشكيل 3 مجالس مستفيدين على مستوى محافظة نابلس " فروش بيت دجن، النصارية، العقربانية، عين شبلي، بيت حسن" وقلقيلية "قلقيلية، عزون، حبلة" وبيت لحم "أم سلمونة، المعصرة، جورة الشمعة". | |
| | 4.9.1.2 تدريب أعضاء المجالس على مواضيع المساءلة الإجتماعية والتخطيط. | | |
| | 4.9.1.3 تدريب العاملين الإجتماعيين على مهارات التواصل، إدارة الأزمات، إدارة الغضب، كتابة التقارير الإعلامية. | تم عقد دورة تدريبية للباحثين الإجتماعيين في مديريات نابلس وقلقيلية وبيت لحم حول الإتصال الفاعل وإدارة الضغوط. | |
| | 4.9.1.4 عقد إجتماعات دورية لمجالس المستفيدين. | تم | |
| | 4.9.1.5 تصميم وتنفيذ خطة ضغط ومناصرة خاصة بالسياسات في برامج وزارة الشؤون. | تم | |

| النتيجة المتوسطة الأمد: 4.9 مجالس مستفيدين من خدمات الشؤون الإجتماعية مشكلة وفاعلة. | | | |
|---|---|---|---|
| المخرجات | الأنشطة المخططة | المنفذ | ملاحظات |
| | 4.9.1.6 عقد مؤتمر لتقييم عمل المجالس والخروج بتوصيات. | تم | |
| | 4.9.1.7 العمل على تبني مجالس المستفيدين في هيكلية وزارة الشؤون الإجتماعية. | تم إطلاق مجالس المستفيدين رسميا برعاية وزارة الشؤون الإجتماعية . | |

# ملحق رقم(2): إصدارات أمان للعام 2014

## دليل النزاهة الشفافية في الهيئات المحلية

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي

## نتائج تتبع شفافية الموازنة العامة

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي

## دور المرأة الفلسطينية في مكافحة الفساد

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي

## دراسة تأصيلية: جريمة الواسطة والمحسوبية في القانوني الفلسطيني

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي

## النظام الوطني للنزاهة 2013

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي وانجليزي

## تقرير اقليمي حول الفساد السياسي في العالم العربي : الطبقة الحاكمة سيطرت

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي وانجليزي

## الاستقلال المالي والاداري في المؤسسات العامة الفلسطينية - المفهوم والممارسة

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي

## فعالية ومناعة نظام النزاهة في الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي

## استطلاع آراء المواطنين الفلسطينيين حول الفساد ومكافحته في الاراضي الفلسطينية 2013

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي وانجليزي

## بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في أداء الهيئة العامة للبترول - غزة

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي وانجليزي

## تقرير النزاهة ومكافحة الفساد للعام 2013

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي

## تقرير النشاطات السنوي 2013

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي وانجليزي

## دليل منع الفساد في المساعدات الإنسانية

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي

## التقرير السنوي للعام 2013: مركز المناصرة والارشاد القانوني

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي وانجليزي

## بيئة النزاهة والشفافية في عمل الهيئة العامة للمدن الصناعية

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي

## تعيين وترقية ومساءلة كبار الموظفين العموميين

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي

## النزاهة والشفافية في التعاقد المؤقت مع الخبراء والمستشارين على صعيد القطاع الحكومي

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي وانجليزي

## من أجل ترشيد منح الاعفاءات الجمركية لذوي الاعاقة والجمعيات الخيرية

**سنة النشر:** 2014
**لغة النشر:** عربي

## بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في التحويلات للعلاج التخصصي خارج مؤسسات وزارة الصحة

**سنة النشر: 2014**
**لغة النشر:** عربي

## فحص بيئة النزاهة والشفافية في عمل وزارة شؤون القدس ومحافظة القدس

**سنة النشر: 2014**
**لغة النشر:** عربي

## نظام تقييم النزاهة في هيئات الحكم المحلي- بيئة النزاهة في ...

**سنة النشر: 2014**
**لغة النشر:** عربي وانجليزي

# الملحق رقم (3): القوائم المالية المدققة

EY
Building a better working world

إرنست ويونغ
صندوق بريد 1373
الطابق السابع
مبنى باديكو هاوس
رام الله - فلسطين

هاتف: 1011 242 2 970+
فاكس: 2324 242 2 970+
www.ey.com

90
Years in MENA

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مجلس أمناء الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان**

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لمؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤، وقائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

**مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية**

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

**مسؤولية مدققي الحسابات**

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلية للمنشأة

إرنست ويونغ
صندوق بريد 1373
الطابق السابع
مبنى باديكو هاوس
رام الله - فلسطين

هاتف: 1011 242 2 970+
فاكس: 2324 242 2 970+
www.ey.com

Building a better working world

90 Years in MENA

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مجلس أمناء الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

### الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لأمان كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ ونتائج نشاطاتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

**إرنست ويونغ - الشرق الأوسط**
رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

إرنست ويونغ

١٩ آذار ٢٠١٥
رام الله - فلسطين

## قائمة المركز المالي

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

| | إيضاح | ٢٠١٤ دولار أمريكي | ٢٠١٣ دولار أمريكي |
|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | |
| **موجودات غير متداولة** | | | |
| ممتلكات ومعدات | ٣ | ٤٢,٤٠٣ | ٥١,٥٩٩ |
| | | ٤٢,٤٠٣ | ٥١,٥٩٩ |
| **موجودات متداولة** | | | |
| مستحق من جهات مانحة | ٤ | ١,٣٥٠,٦٣٨ | ٢,٣٧٧,٠٥٩ |
| موجودات متداولة أخرى | ٥ | ٣٦,٤٣٦ | ٣٠,٥١٩ |
| النقد والنقد المعادل | | ٦٧٢,٧٩٧ | ٧٣٨,٢٢٣ |
| | | ٢,٠٥٩,٨٧١ | ٣,١٤٥,٨٠١ |
| **مجموع الموجودات** | | ٢,١٠٢,٢٧٤ | ٣,١٩٧,٤٠٠ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **صافي الموجودات والمطلوبات** | | | |
| **صافي الموجودات** | | | |
| صافي الموجودات غير المقيدة | | ١٢٨,٣٨٤ | ٦٧,٠١٦ |
| **مجموع صافي الموجودات** | | ١٢٨,٣٨٤ | ٦٧,٠١٦ |
| | | | |
| **مطلوبات غير متداولة** | | | |
| إيرادات مؤجلة | ٦ | ٤٢,٤٠٣ | ٥٥,١٨٨ |
| مخصص تعويض نهاية الخدمة | ٧ | ١٧٠,٧٥٤ | ١٦٠,١٢٤ |
| | | ٢١٣,١٥٧ | ٢١٥,٣١٢ |
| | | | |
| **مطلوبات متداولة** | | | |
| ذمم دائنة ومستحقات | ٨ | ١٢٣,٣١٠ | ٢٣١,٩٢٨ |
| منح مقيدة مؤقتاً | ٩ | ١,٦٣٧,٤٢٣ | ٢,٦٨٣,١٤٤ |
| | | ١,٧٦٠,٧٣٣ | ٢,٩١٥,٠٧٢ |
| | | | |
| **مجموع المطلوبات** | | ١,٩٧٣,٨٩٠ | ٣,١٣٠,٣٨٤ |
| **مجموع صافي الموجودات والمطلوبات** | | ٢,١٠٢,٢٧٤ | ٣,١٩٧,٤٠٠ |

## قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

| | إيضاح | ٢٠١٤ دولار أمريكي | ٢٠١٣ دولار أمريكي |
|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | | | |
| إيرادات متحققة من منح مقيدة مؤقتاً | ٩ | ١,٣٩٣,٥٢٥ | ١,٣٢٩,٦٩٠ |
| إيرادات مؤجلة متحققة | ٦ | ٢٣,٤٣٤ | ١٨,٣٧١ |
| إيرادات غير مقيدة | ١٠ | ٧٠,٦٧٥ | ١١,٣٥٨ |
| أرباح فروقات عملات أجنبية | | – | ٢٦,١٠٣ |
| **صافي الإيرادات** | | ١,٤٨٧,٦٣٤ | ١,٣٨٥,٥٢٢ |
| **المصاريف** | | | |
| مصاريف المشاريع | ١١ | ١,٣٩٣,٥٢٥ | ١,٣٢٩,٦٩٠ |
| استهلاك ممتلكات ومعدات | ٣ | ١٩,٨٤٥ | ١٨,٣٧١ |
| مصاريف أخرى | ١٢ | ١٢,٨٩٦ | ٨,٩٧٩ |
| **مجموع المصاريف** | | ١,٤٢٦,٢٦٦ | ١,٣٥٧,٠٤٠ |
| **الزيادة في صافي الموجودات** | | ٦١,٣٦٨ | ٢٨,٤٨٢ |
| صافي الموجودات في بداية السنة | | ٦٧,٠١٦ | ٣٨,٥٣٤ |
| **صافي الموجودات في نهاية السنة** | | ١٢٨,٣٨٤ | ٦٧,٠١٦ |

## قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

| | ٢٠١٤ | ٢٠١٣ |
|---|---|---|
| | دولار أمريكي | دولار أمريكي |
| **أنشطة التشغيل** | | |
| الزيادة في صافي الموجودات | ٦١,٣٦٨ | ٢٨,٤٨٢ |
| **تعديلات :** | | |
| استهلاك ممتلكات ومعدات | ١٩,٨٤٥ | ١٨,٣٧١ |
| مصروف تعويض نهاية الخدمة | ٥٢,٩٣٨ | ٤٠,٤٨٧ |
| منح معدومة | – | ١,٢٧٨ |
| إيرادات مؤجلة متحققة | (٢٣,٤٣٤) | (١٨,٣٧١) |
| | ١١٠,٧١٧ | ٧٠,٢٤٧ |
| مستحق من جهات مانحة | ١,٠٢٦,٤٢١ | (١,٥٧٧,٥٤٦) |
| موجودات متداولة أخرى | (٥,٩١٧) | (٢,١٨٦) |
| إيرادات مؤجلة | ١٠,٦٤٩ | ٢٢,١٩١ |
| منح مقيدة مؤقتاً | (١,٠٤٥,٧٢١) | ١,٣١٩,٢٣٧ |
| ذمم دائنة ومستحقات | (١٠٨,٦١٨) | ٣٠,٠٥٩ |
| دفعات تعويض نهاية الخدمة | (٤٢,٣٠٨) | (٨,٢٩٢) |
| **صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل** | (٥٤,٧٧٧) | (١٤٦,٢٩٠) |

## قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

| | | |
|---|---|---|
| **أنشطة الاستثمار** | | |
| شراء ممتلكات ومعدات | (١٠,٦٤٩) | (٢٢,١٩١) |
| **صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار** | (١٠,٦٤٩) | (٢٢,١٩١) |
| | | |
| **النقص في النقد والنقد المعادل** | (٦٥,٤٢٦) | (١٦٨,٤٨١) |
| النقد والنقد المعادل في بداية السنة | ٧٣٨,٢٢٣ | ٩٠٦,٧٠٤ |
| **النقد والنقد المعادل في نهاية السنة** | ٦٧٢,٧٩٧ | ٧٣٨,٢٢٣ |

# تقرير النشاطات السنوي 2014